

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية عشرة
أديس أبابا، إثيوبيا، 25-29 يناير 2008

—

EX.CL/390 (XII)

التقارير عن تنفيذ إعلان أكرا

—

الملحق أ
جدول يوضح المناصب والمواطنين اللازمين لدعم هذه المكاتب

الرقم	الحقيبة	المفوضون	المدير	الخبير الاستشاري	كبير موظفي السياسة
1	مكتب الرئيس	ترقية مدير المكتب إلى منصب مفوض	--	1	3
2	مكتب نائب الرئيس	---	--	2	--
3	السلم والأمن/الدفاع والأمن	---	--	1	--
4	الشؤون الاقتصادية	---	--	1	--
5	البنية التحتية	---	--	1	--
6	الشؤون الاجتماعية والثقافية	----	--	1	--
7	التعليم والعلوم والتكنولوجيا	---	--	1	--
8	التجارة والصناعة	---	--	1	--
9	الزراعة والبيئة	---	--	1	--
10	الشؤون الاقتصادية	---	--	1	--
11	الإدارة والمالية		--	1	--
12	العلاقات الخارجية	1	1	1	--
13	العمالة والتنمية الحضرية والهجرة	1	1	1	--

موظف سياسة كبير (3)

خبير استشاري (14)

مدير (2)

المفوض (3)

الملحق أ
التكلفة المالية

الرقم	الحقيبة	المفوضون	المدير	خبير استشاري 4م	كبير موظفي السياسة 3م	التكلفة المالية بالدولار الأمريكي
1	مكتب الرئيس	الفرق بين الوظيفتين US \$ 53,264		69,480	1 X 53,635	176379
2	مكتب نائب الرئيس			2 X 69,480	2 X 53,635	246,230
3	السلم والأمن/الدفاع والأمن			69,480		69,480
4	الشؤون الاقتصادية			69,480		69,480
5	البنية التحتية			69,480		69,480
6	الشؤون الاجتماعية والثقافية			69,480		69,480
7	التعليم والعلوم والتكنولوجيا			69,480		69,480
8	التجارة والصناعة			69,480		69,480
9	الزراعة والبيئة			69,480		69,480
10	الشؤون الاقتصادية			69,480		69,480
11	الإدارة والمالية			69,480		69,480
12	العلاقات الخارجية	153,031	99,767	69,480		322,278
13	العمالة والتنمية الحضرية والهجرة	153,031	99,767	69,480		322,278
الإجمالي		359,326	199,534	972,720	160,905	1,692,485

**تعليقات مفوضية الاتحاد الأفريقي
على تقرير الفريق الرفيع المستوى حول
مراجعة الاتحاد الأفريقي**

—

تعليقات مفوضية الاتحاد الأفريقي

على تقرير الفريق الرفيع المستوى حول مراجعة الاتحاد الأفريقي

الملاحظات التحضيرية:

- 1- إن مفوضية الاتحاد الأفريقي ممتنة غاية الامتنان لتمكن الفريق الرفيع المستوى بمساعدة بعض الخبراء من استكمال عمله خلال فترة محدودة حيث استطاع أن يقدم نسخة من تقريره النهائي إلى رئيس الاتحاد فخامة الرئيس جون كوفور في 27 ديسمبر 2007.
- 2- عندما أسندت المهمة إلى الفريق المكون من أبناء وبنات أفريقيا البارزين كان هناك شكل عام فيما إذا كان سيستطيع إكمال مهمته الشاقة في حدود الإطار الزمني المحدد له. ومرد هذا الشك هو مدى تعقد المهمة المسندة إلى الفريق والموارد والوقت المتاح لها والطبيعية المتعددة الأبعاد لاختصاصاته والتوقعات الكبيرة التي توفرها مراجعة الاتحاد لمستقبل قارتنا.
- 3- وترى المفوضية بصراحة أن الفريق برغم كل الصعوبات التي واجهتها قد أنجز قدرا ضخما من العمل الذي إذا ما اعتبر بجملته وفي إطار الروح التي ارتكزت عليها المراجعة، يسهم اسهاما كبيرا في النقاش الجاري حول مستقبل منظمنا وقارتنا وبالتالي فإن تقرير المراجعة ينبغي أن يساعد في حل بعض المشاكل التي ناقشناها طوال السنوات القليلة الماضية. ولهذا السبب، نعتقد أن القارة برمتها تدين بالامتنان للفريق والخبراء وغيرهم ممن تعاونوا معهم في ضمان استكمال هذا العمل الهام في حدود فترة محدودة كهذه. بينما نتفق مع الفريق على أن أفريقيا تقف على مفترق

التعليقات على تقرير المراجعة:

- 4- قبل أن تبدي المفوضية تعقيباتها على تقرير المراجعة فإنها تود أن تعرب عن خالص تقديرها لرئيس الاتحاد الذي سهل مرارا عمل فريق المراجعة كما رصد باستمرار عمل الفريق وشجعه على انجاز مهمته.
- 5- ومن الجدير بالذكر أيضا أن المفوضية قد وفرت قدر المستطاع للفريق كل الدعم المطلوب منها. فقد أمضى رئيس المفوضية شخصا ساعات قليلة مع الفريق خلال جلسته الافتتاحية (كما أشير إلى ذلك في الفقرة 38 من التقرير) حيث تم تبادل الآراء وأكد الرئيس على أهمية العمل المعروف على الفريق. وعلاوة على هذا التفاعل، قام الفريق بأداء عمله دون إجراء مزيد من الاتصال مع الرئيس حتى قدم تقريره النهائي.
- 6- بينما وفرت المفوضية فريقا لدعم السكرتارية وكان موظفوها تحت تصرف الفريق طوال أدائه لمهمته، فإن دعمهم كان مقتصرًا على توفير لوجستيات ووثائق ومعلومات حسب الطلب. ومن ثم فقد كانت للفريق الحرية الكاملة في القيام بعمله دون أي تدخل من الرئيس أو مساعديه.
- 7- وبعد أن قلنا هذا، فإن المفوضية تود أن تشير إلى أنه في هذا العمل البالغ الأهمية لم تكن المفوضية ولا أية مؤسسة أخرى من مؤسسات الاتحاد الأفريقي قد اشتركت في عملية المراجعة أو اتاحت لها الفرصة لتقديم أي تعليق بشأن التوصيات المقدمة وتقديم إيضاحات حول بعض المعلومات التي حصل عليها الفريق من مصادر شتى. وحيثما تم طلب الحصول على إيضاحات فإن المعلومات التي قدمتها المفوضية ساعدت الفريق في الحصول على كل الحقائق الموضوعية تحت تصرفها. وكما سيتضح لاحقًا، لم يتم القيام بذلك فيما يخص بعض المسائل الجوهرية التي توصل إليها الفريق

8- يمكن طرح السؤال لماذا لم تطلب المفوضية من الفريق القيام بهذا؟
والجواب هو أن المفوضية لم ترد أن ينظر إليها على أنها تؤثر في نتائج
المراجعة بطريقة أو بأخرى. كما تم الشعور أيضا بأن الفريق سيسعى، كما
فعل بالنسبة لحالة أو حالتين أشير إليهما لاحقا، للحصول على إيضاح من
إدارة المفوضية بشأن المعلومات التي تم توفيرها له. ومن جانب آخر، قد
يكون الفريق لم يقم بذلك كي لا يبدو أنه قد أثرت فيه أية مؤسسة من
مؤسسات الاتحاد الأفريقي.

9- تم استرعاء انتباه رئيس الاتحاد إلى هذا الأمر فاتفق مع رئيس المفوضية
وطلب ضرورة إعداد آراء وتعليقات المفوضية حيث تكون مناسبة وتقديم
إيضاحات إليه على جناح السرعة. ومن ثم، أعد هذا التقرير. ونظرا إلى
أنه لم تتم مراجعة المفوضية وحدها فقد أرسل رئيس المفوضية أيضا نسخة
من التقرير إلى مؤسسات أخرى لا سيما البرلمان الأفريقي والمجلس
الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وأمانة النيباد والمجموعات الاقتصادية
الإقليمية لمعلوماتها وإيداء تعقيباتها عند الاقتضاء. ويتوقع رئيس المفوضية
أيضا أن كلا من لجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي اللذين يتم
بواسطتهما إرسال التقرير إلى رؤساء الدول والحكومات، سيبديان أيضا
وجهات نظرهما التي تحظى دوما بالإعزاز من جانب الرئيس. وقد قام
بتوفير هذا التقرير لجميع المفوضين فور استلامه حتى يتمكنوا أيضا من
موافاته بآرائهم حوله.

التعليقات على الجزء الافتتاحي من التقرير:

10- لقد أمعنا النظر في الجزء الافتتاحي من تقرير الفريق ولا يسعنا إلا الاتفاق على أن الفريق قد أوضح بشكل صحيح في الفصل الأول - النظر إلى الوراء لاستشراف المستقبل- النقاش الأكبر حول توحيد أفريقيا - الوضع الذي نعيش فيه حالياً، ما الذي حدث خلال العقود القليلة في أفريقيا، كيف خدمتنا منظماتنا القارية السابقة، منظمة الوحدة الأفريقية، التغييرات المفاجئة التي حدثت في العالم منذ التسعينات (1999)، حتمية إعداد رد جماعي على هذه التغييرات، كيف أنه من الضروري تحسين مستوى هذه الردود، والتحديات الضخمة التي نواجهها. ولاحظ أن أفريقيا "على مفترق الطرق" وأنه من الضروري "التحلي الشجاعة، والنظرة الثاقبة وبرؤية ونفاذ البصيرة للقيام بالخيارات الصحيحة. (الفقرة 34).

11- وبالمثل، فإن التحليل الوارد في الفصل الثالث من أداتنا المؤسسية، القانون التأسيسي، هو تحليل متوازن ويتعين إمعان النظر فيه عن كثب. ومع ذلك فإننا نود أن يعترف أعضاء الفريق بأن المؤسسات والشعوب تلعب غالباً أكثر من الأدوات أدواراً حاسمة في تحقيق أهداف المنظمات من قبيل منظماتنا. وفي هذا السياق نتفق على أنه يوجد لدينا، ضمن الأدوات القائمة، الأساس الذي يمكن أن نبني عليه اتحاداً أقوى من ذلك الذي يوجد عندنا حالياً. وعليه، فمن المؤكد أن المؤسسات الحالية في حاجة إلى إمعان النظر فيها ومن هنا تقدم المفوضية التعليقات حول الاقتراحات والتوصيات التي قدمها الفريق حول المؤتمر والمجلس التنفيذي ولجنة الممثلين الدائمين وغيرها وسنقوم الآن بمعالجة هذه.

12- ومع ذلك، تود المفوضية قبل إبداء تعقيباتها على التوصيات المحددة أن تشير إلى أن تقرير فريق المراجعة كان منتظراً بقدر كبير من التطلعات ومرد ذلك - جزئياً - أنه كان من المؤمل أن يساعد في توضيح عدد من المجالات الغامضة وتقديم اقتراحات حول طريقة معالجتها ولسوء الحظ، لم

13- ترى المفوضية أن المسألة الهامة المتمثلة في العلاقات بين، كيف يمكن معالجة الصعوبات الراهنة وكيف سيكون الوضع المثالي، لم يتم توضيحها بشكل جيد. وهذا أمر جلي خصوصا فيما يتعلق، على سبيل المثال، بالعلاقة بين البرلمان الأفريقي والأجهزة الأخرى التابعة للاتحاد. فللبرلمان الأفريقي عملياته الداخلية للميزانية ولا يبدو أن مكتبه يرى أو يتفق على أن عملية وضع الميزانية المنصوص عليها في النظم واللوائح المالية للاتحاد والأحكام المفصلة فيها والمتعلقة بالإدارة المالية للمنظمة قابلة للتطبيق عليه وأن ميزانيته وتقارير تنفيذها يجب تقديمها عن طريق لجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي. وهذا مثال لمسألة كانت المفوضية تود توضيحها في تقرير الفريق حيث إن اقتراحاته سينظر إليها على أنها وردت من جهاز مستقل يستمد رأيا موضوعيا من الوضع الراهن.

التوصيات حول المؤتمر - الفقرات 63-80:

14- يقدم الفريق خمس توصيات ملموسة حول المؤتمر. ليس لنا أي اعتراض على التوصيتين الثالثة والخامسة فيما يتعلق بضرورة قيام المؤتمر أولا بإعادة النظر في تنفيذ المقررات السابقة قبل بدء مؤتمرات القمة اللاحقة وضرورة إطلاع رؤساء الدول والحكومات شعوبهم على المقررات المتخذة خلال مؤتمرات القمة. نعتقد أن هذا من شأنه أن يساعد على كفاءة تنفيذ القرارات الصادرة عن القمة وأن تكون الشعوب واعية بها وبالتالي مشاركة فيما يشرع الاتحاد فيه. كما أن هذا سيتطابق مع المقرر AHG/DEC/160(XXXVIII) المعتمد في لوساكا، بزامبيا، في يوليو 2001 الذي أكد على أن المسؤولية الرئيسية في تعميم الاتحاد الأفريقي تقع

15- فيما يتعلق بالتوصيات الثلاث الأخرى، نبدي التعليقات التالية:

أولاً- عدد الدورات السنوية للمؤتمر:

يوصي الفريق بأن يعود المؤتمر إلى النظام الأصلي المتمثل في عقد اجتماع واحد للمؤتمر في كل سنة وضرورة عقد دورة واحدة في مقره الرئيسي. يمكن أن تفهم المفوضية تماما الأسباب المقدمة بخصوص هذا المقترح كما يمكن أيضا أن تتفق معه. ومع ذلك، فهي تقترح إيلاء الاعتبار للأمر الذي استند إليه المقرر القاضي بعقد دورتين بدلا من دورة سنوية واحدة وكذلك عقد دورة يناير دوما في المقر الرئيسي. وهذا يشمل ضمان عدم تركيز أنشطة الاتحاد في مقره الرئيسي فقط. إذ إنه ينبغي لمواطني الدول الأعضاء التي تستضيف اجتماعات الاتحاد الأفريقي لا سيما مؤتمرات القمة أن يتعرفوا بشكل أفضل على الاتحاد وأن يشتركوا في أنشطته. قد ترغب دولة عضو في النظر فيما سيحدث إذا قبلت توصية الفريق. وإذا تم الإبقاء على الممارسة المتمثلة في عقد دورتين كل سنة فستدعو الضرورة إلى أن تركز كل دورة على قضايا خاصة.

ينبغي أن نذكر أنه إذا ما قرر المؤتمر أن يعقد دورة واحدة فقط كل سنة فإنه سيكون من الضروري أن تستغرق هذه الدورة مدة أطول من الدورة المختصرة أو يومين للعمل كما هو الشأن حاليا. ثانيا، يجب أن لا تكون الدورة مثقلة بالأحداث الجانبية التي توجد في مؤتمرات القمة حاليا وهذا سيضمن إنجاز عمل جوهري خلال الدورة السنوية الوحيدة. وعلاوة على ذلك، سيكون من الضروري تنفيذ أحكام المادة (5) من قواعد إجراءات المجلس والمتمثلة في التناوب على استضافة الدورات بين المقر الرئيسي والدول الأعضاء. وهذا يعني أنه إذا عقدت دورة للمؤتمر في المقر

ثانيا- اعتماد النهج الموضوعي لدورات المؤتمر:

يوصي الفريق بضرورة اعتماد المؤتمر نهجا موضوعيا لاجتماعاته السنوية. وتود المفوضية أن تشير إلى أن هذا النهج يجري إتباعه بالفعل. والواقع أنه كان للمؤتمر منذ دورته المعقودة في الخرطوم بالسودان في يناير 2006 موضوع للبحث باستثناء مؤتمر أكرا، غانا، في يوليو 2007 نظرا للنقاش الأكبر حول حكومة الاتحاد. ومن المؤكد أننا نتفق على ضرورة تحسين الشكل بغية ضمان مناقشة المسائل الجوهرية واتخاذ القرارات الملموسة التي من شأنها تسريع التكامل السياسي والاجتماعي والاقتصادي للقارة.

ثالثا- انتخاب رئيس المؤتمر لفترة سنتين:

أوصى الفريق بأن يعمل رئيس المؤتمر لمدة سنتين من أجل كفالة الاستمرارية للسياسات وتوفير قيادة استباقية وتنفيذ كامل للمقررات. ترى المفوضية أن ولاية السنتين لرئيس المؤتمر لن تضمن تحقيق أي من هذه الأمور. وكما أقر بذلك الفريق نفسه، فإن خدمة رئيس الدولة كرئيس للمؤتمر تستدعي مطالب كبيرة من حيث الوقت والعناية الناجمين عن المسؤوليات المرتبطة بالالتزامات الدستورية. وبدلا من ذلك، فإن استحداث منصب لرئيس الاتحاد يعمل على أساس متفرغ لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد كما ورد في "التقرير عن طرق تنفيذ حكومة الاتحاد". سيكون من المرجح أن يؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف. وطبقا للاقتراح يتوقع من رئيس الاتحاد أن يعمل باعتباره مجسدا للاتحاد وروحه الموجه بحيث يوفر الطاقة والقيادة لدفع الاتحاد قدما

التوصيات بشأن المجلس التنفيذي - الفقرات 18-90:

- 16- يوصي الفريق بإعادة تسمية المجلس التنفيذي بمجلس الوزراء ومطابقة تشكيلته مع المادتين 10 و14 من القانون التأسيسي. وبهذه الطريقة، فإن كل وزير يرتبط منصبه بجدول الأعمال سيحضر اجتماع مجلس الوزراء. ومهما يكن نصيب هذا الاقتراح من الأصالة، فيبدو أن هناك إغفالا فيما يتعلق بأي وزير من الوزراء القطاعيين المتعددين سيتولى تنسيق عمل مجلس الوزراء بموجب هذا الترتيب. ففي ترتيبات إقليمية أو قارية كما هو الحال في الاتحاد الأفريقي تتمحور معظم المسائل أساسا حول العلاقات بين الدول مما يندرج قانونا ضمن مسؤولية وزراء الخارجية. إلى جانب ذلك، فرغم أن المسائل الفنية تدخل ضمن اختصاص وزراء آخرين في غالب الأحيان فإن لها آثارا سياسية ودبلوماسية بعيدة المدى يعتبر وزراء الخارجية في أفضل وضع لمعالجتها. وبالإضافة إلى ذلك، فهم الذين يقدمون أيضا المشورة لرؤساء دولهم وحكوماتهم بشأن المسائل العامة التي تشمل أغلب القضايا المطروحة للبحث. وفي الوقت الحالي، يقوم وزراء الخارجية بإعداد عمل المؤتمر، بين أمور أخرى، لكن لم ترد إشارة في ما توصل إليه الفريق من نتائج بأنهم يواصلون القيام بهذا العمل.
- 17- وعلاوة على ذلك، ورغم أن الفريق يوصي بمجلس واحد للوزراء يعقد اجتماعه ضمن تشكيلات مختلفة، ففي واقع الأمر سيكون هناك عدة مجالس

18- ترى المفوضية، على نحو ما هو منصوص عليه في القانون التأسيسي، أنه يتعين على المجلس التنفيذي الذي يمكن إعادة تسميته بمجلس الوزراء، أن يواصل العمل كما هو عليه الآن. غير أنه ينبغي لكل دولة عضو أن تنتظر في جدول أعمال كل اجتماع وتشكل وفدها بطريقة كفيلة بأن تضم الوزراء المعنيين أو الموظفين المناسبين إضافة إلى وزراء الخارجية. وبهذه الطريقة، فإن مثل هؤلاء الوزراء "التنفيذيين" الذين سيشاركون في اجتماعات قطاعية سيكونون موجودين لكفالة أن تكون مضامين ومقاصد مقرراتهم مفهومة بشكل سليم وللحضور في المؤتمر. لكن ينبغي أن يكون مفهوماً أن للمجلس التنفيذي الحق في أن يوضح للمؤتمر الآثار السياسية وغيرها من الآثار المترتبة على قرارات الوزراء القطاعيين.

19- ومما يضاف إلى ذلك أنه في تقرير الرئيس حول تقوية المفوضية اقترح هذا الأخير إعادة تشكيلة اللجان الفنية المتخصصة حتى يمكنها أن تعمل بشكل أفضل حيثما توجد بالفعل، وأن تصبح في المرحلة العملية إن لم تدخل فيها بعد. ونود التأكيد مجدداً على ضرورة إعطاء العناية للاقتراح المتضمن في الفقرة 54 من الوثيقة (X) EX.CL/328 بشأن اللجان الفنية المتخصصة والتي توصي بأن لدينا تسعة عشرة لجنة فنية متخصصة. إن

20- وأخيراً، اقترحنا في نفس الوثيقة المشار إليها أعلاه، وضع آلية تنسيق تتأكد من وصول عمل الوزراء القطاعيين إلى المؤتمر دون تغيير من جانب وزراء الخارجية. وهذا يشمل مكاتب مختلف اللجان الوزارية التي تجتمع مرة في كل سنتين على الأقل، ومشاركة رئيس اللجان الفنية المختلفة في دورات المجلس التنفيذي أو مجلس الوزراء.

21- نوصي بشدة بإمعان النظر في هذه الاقتراحات. وفي هذا الصدد، يتذكر المجلس أنه قد قرر خلال دورته في يناير 2007 ضرورة قيام لجنة الممثلين الدائمين والمفوضية بالمزيد من بحث المقترحات الواردة في تقرير المفوضية حول إعادة تشكيل اللجان الفنية المتخصصة. ونوصي بضرورة إتباع هذا النهج الصحيح والقيام بالعملية.

التوصيات المتعلقة بلجنة الممثلين الدائمين - الفقرات 91-97:

22- قبل التعليق على توصيات الفريق بشأن لجنة الممثلين الدائمين، تود المفوضية أن تؤكد أنه بينما كان هناك بعض سوء التفاهم بين المفوضية ولجنة الممثلين الدائمين، لا توجد حالة مستمرة من العداة والخصومة بينهما. ويمكن تفسير هذا الأمر بأن مؤسسات الاتحاد الأفريقي مازالت في طور التعلم. ومن الأكد أن العلاقات بين لجنة الممثلين الدائمين والمفوضية قد تحسنت في الماضي القريب. ومن رأينا أن ما يتطلبه الجهازان هو احترام أحدهما الآخر واعتراف أحدهما بالأدوار التي يؤديها الآخر

23- نعتقد أن المفوضية ولجنة الممثلين الدائمين ستعملان بصورة أفضل عندما تصبح المقترحات المطروحة للبحث في طورها العملي. وهناك توصية رئيسية تتمثل في إنشاء وحدة داخل مكتب أمين المفوضية تكون أمانة للجنة الممثلين الدائمين ونقطة اتصال لها داخل المفوضية. إن هذه الوحدة التي تتكون من ثلاثة أشخاص ستكون قادرة على إدارة جميع اجتماعات لجنة الممثلين الدائمين ولجانها الفرعية وتضمن إعداد وتقديم تقارير اجتماعاتها بصورة منتظمة وفي الوقت المناسب وتربط بين لجنة الممثلين الدائمين ولجانها الفرعية والمفوضية بشكل منظم ودائم. إننا نتطلع إلى إنشاء هذه الوحدة ونشجع أجهزة صنع السياسات على دعم الاقتراح بصورة كاملة.

24- بينما يشير تقرير الفريق إلى لجان مختصة متفرعة عن لجنة الممثلين الدائمين نعتقد أن معظم عملها تنجزه اللجان الفرعية. وعلاوة على ذلك، يمكن للجان الفرعية المنبثقة عن لجنة الممثلين الدائمين أن تحسن أساليب عملها وهو الأمر الذي تقوم به حالياً. ومن البديهي أنه يمكن إنشاء لجان فرعية إضافية بينما يمكن أيضاً إقامة لجان مختصة إضافية باستضافة لجنة الممثلين الدائمين إنشاؤها كما هو مطلوب. ومن الضروري مع ذلك، كفاءة تفعيل جميع اللجان الفرعية واللجان المختصة.

25- فيما يتعلق بالتوصيات المقدمة من الفريق بشأن لجنة الممثلين الدائمين، فإن تعليقات المفوضية عليها هي كالتالي:

1) لا نعتقد أن التوصية الأولى الداعية إلى قيام لجنة الممثلين الدائمين بدور إشرافي عن طريق اللجنة الفرعية للميزانية والشؤون الإدارية والمالية والتي يفضل أن تتكون من كبار الموظفين من وزارات المالية، توصية عملية. أولاً، تعالج اللجنة الفرعية مسائل أكثر من المسائل

2) نتفق على ضرورة تعزيز بعثات الدول الأعضاء في أديس أبابا حيثما دعت الضرورة إلى ذلك. غير أنه من المحتمل أن الفريق لم يكن مدركاً أن كثيراً من الممثلين الدائمين بأديس أبابا تم نشرهم إلى هنا من نيويورك حيث خدموا بلدانهم بنفس الصفة أو كنواب لرؤساء البعثات. وهناك أيضاً عدد من الممثلين الدائمين الذين غادروا أديس أبابا لشغل نفس المنصب في نيويورك. إننا نقول هذا للتأكيد على أن ما هو مطلوب في أديس أبابا هو قيام الدول الأعضاء بإرسال خبراء فنيين في مختلف جوانب عمل الاتحاد الأفريقي.

توصيات بشأن اللجان الفنية المتخصصة – الفقرة 98-105:

- 26- لقد سبق أن قدمنا في الفقرات من 17 إلى 19 بعض التوصيات بشأن اللجان الفنية المتخصصة، فما علينا إذن إلا أن نكررها.
- 27- إننا نعترض على توصية واحدة قدمها الفريق ونتمثل في تحويل اللجان الفنية المتخصصة إلى مجلس وزراء بموجب المادة 14 (3) من القانون التأسيسي لأن هذه التوصية تتغاضى عن المشكلة الخطيرة المتمثلة في دمج العديد من الحقائق في لجنة فنية متخصصة واحدة مما يجعل تفعيل اللجان الفنية المتخصصة أمراً صعباً إن لم نقل مستحيلاً. هذا هو السبب الذي أدى إلى قيام كل من المؤتمر والمجلس التنفيذي، كما يلاحظ الفريق في الفقرة 100 من

28- نحيط علماً بالآراء التي أعرب عنها الفريق حول مقترحات المفوضية بشأن اللجان الفنية المتخصصة وهي مقترحات تستند إلى مبادئ واضحة وقرارات صادرة عن كل من المجلس التنفيذي والمؤتمر بشأن تحويل بعض الوزارات القطاعية إلى لجان فنية متخصصة. ونسلم بأن التكاليف المقدرة لمقترح المفوضية تبدو معتدلة وبأن الدول الأعضاء ستتحمل نفقات إضافية. إلا أن ذلك هو الثمن الذي يجب دفعه إذا أردنا تشغيل مؤسساتنا وطرق معالجة أمورنا على وجه أكمل.

29- دعونا نختتم بتقديم طلب بإعادة النظر في المقترحات المقدمة من قبل المفوضية بهدف اعتمادها. وفي حالة اعتماد آلية التنسيق المقترحة، فإن ذلك سيضمن تفادي الغموض الذي قد ينتج عن تشغيل عدة مجالس للوزراء في آن واحد.

توصيات بشأن المفوضية – الفقرات 106-217:

30- يجدر بالذكر أن أحد الأسباب الرئيسية لإجراء المراجعة هو تقوية المفوضية. والسبب الرئيسي الثاني هو، بطبيعة الحال، النقاش حول حكومة الاتحاد الذي استوجب مراجعة طرق أداء مؤسساتنا منذ أن أسست. ويبدو لي أنه من الواضح أن هناك اتفاقاً عاماً على ضرورة تقوية المفوضية لتمكينها من الاضطلاع بالدور الهام المتوقع منها في عملية تكامل القارة. ويسعدنا أن نلاحظ أن هذا الرأي نتقاسمه ليس فقط مع فريق المراجعة بل أيضاً مع اللجنة الوزارية المعنية بحكومة الاتحاد.

31- يشكل تقرير الفريق عن المفوضية جزءاً هاماً من عمله ونعتقد أن الفريق أبرز بوضوح المشاكل المرتبطة بهيكل المفوضية وأوجه التناقض الملاحظة في

- 32- غير أن المفوضية ترى، على نحو صريح، أن عدداً من توصيات الفريق تفتقر إلى الدقة الكافية لمعالجة العديد من المشاكل الخطيرة التي تعرفت عليها. ولهذه الأسباب ومراعاة للحاجة إلى تزويد المجلس التنفيذي والمؤتمر بتوصيات ملموسة وقابلة للتنفيذ، قدمت بعض التوصيات التي ستساعدهما على اتخاذ قراراتهما أو وضع الأساس لها. وبالتالي، نقدم هنا المقترحات التالية – بصفة جزئية – لإكمال توصيات الفريق وسد الثغرات الموجودة فيها وتقديم معلومات أو إيضاحات نراها ضرورية. وينبثق جل المقترحات، إن لم نقل جميعها والتي سنقدمها هنا عن مقترحات قدمتها المفوضية مراراً وتكراراً بالأخص المقترحات الواردة في التقرير الشامل عن تعزيز المفوضية.
- 33- وردت توصيات الفريق بشأن المفوضية في مختلف الأجزاء. ولأغراض الإيضاح، سنقدم تعليقاتنا على التوصيات كما جاءت في التقرير بدءاً بالتوصيات الواردة في الفقرة 120 من التقرير في الصحة 46.
- 34- إننا لا نعترض على التوصيات الواردة في الفقرات الفرعية الخمس من الفقرة 120، غير أنه لا يمكن تنفيذها، بالأخص الفقرة الأولى، ما لم يتم اتخاذ خطوات أخرى، لا سيما بالنسبة للتوصيتين الأخيرتين.

الفصل بين انتخاب نائب الرئيس والمفوضين وبين الحقائق:

- 35- تتفق المفوضية مع المقترح بشأن فصل انتخاب المفوضين عن الحقائق التي يشغلونها. غير أنها تلاحظ بأسف أنه في ضوء الصعوبات والتناقضات الناجمة عن انتخاب نائب الرئيس ليكون مسؤولاً عن حقيبة الشؤون الإدارية والمالية

36- كنتيجة طبيعية لما سبق، يتعين ما يلي:

- (1) إيجاد حقيبة واحدة للشؤون الإدارية والمالية، كما جرت عليه العادة تحت منظمة الوحدة الأفريقية حيث كان الأمين العام يعين أمينه المساعد المكلف بالشؤون الإدارية والمالية.
- (2) يتعين على نائب الرئيس مساعدة الرئيس في أداء مهامه مع إمكانية إسناد حقيبة واحدة له على غرار نواب رئيس الاتحاد الأوروبي الذين ينتقل كل واحد منهم حقيبة واحدة.

ترشيد الحقائق الحالية:

37- ترى المفوضية أن التقرير ينطوي على سهو خطير يتمثل في أنه، على الرغم من اتفاق الفريق على ضرورة ترشيد الحقائق التي أصبح معظمها غير ملائم وعلى أن رئيس المفوضية في أفضل موقف للقيام بذلك، فإن الفريق لم يقدم مقترحات ملموسة حول السبيل إلى تحقيق ذلك. وهذا على الرغم من أنه قدم مقترحات ملموسة بهذا الشأن في تقريره الخاص بتعزيز المفوضية.

38- نظراً لأهمية هذه المسألة، بوردنا أن نعرض هنا المقترحات التي قدمها رئيس المفوضية حول إعادة تركيبة الحقائق والإدارات فضلاً عما يجب القيام به لدعم المفوضية ومكاتب الرئيس ونائب الرئيس والمفوضين.

39- حددت المادتان 13 و14 من القانون التأسيسي مجالات اختصاص كل من المجلس التنفيذي واللجان الفنية المتخصصة على التوالي. ونوصى بضرورة هيكله المفوضية حتى يتسنى لها تحقيق الحد الأقصى من الفعالية في إنجاز الأنشطة المتعلقة بهذه المجالات بالتعاون الوثيق مع الأجهزة الأخرى ذات الصلة للاتحاد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء. ويتعين أيضاً الأخذ في الاعتبار لإعادة تركيبة اللجان الفنية المتخصصة على النحو المقترح.

40- إضافة إلى التنفيذ الفعال لأنشطته في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لابد لهيكل المفوضية أن يكفل المشاركة الفعالة للاتحاد الأفريقي على المستوى الدولي من خلال الرصد والمتابعة الوثيقة للشركات الخارجية والتمثيل المناسب في بلدان مختارة ومقار المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى. من شأن ذلك أيضاً تيسير تعزيز المواقف المشتركة حول قضايا عالمية. وإذا نظرنا إلى المستوى الذي ارتقت إليه شراكة الاتحاد مع القارات والأقاليم والأمم المنفردة، أدركنا أنه لم يعد بالإمكان إدارة سياسة الاتحاد بمثل هذه الأهمية دون إيجاد إدارة مخصصة لهذا الغرض. ومن ثم، فإنه يقترح إنشاء حقيبة جديدة للعلاقات الخارجية أو الشؤون الخارجية. ويمكن لهذه الحقيبة أيضاً أن تدبر شؤون بعثات الاتحاد الأفريقي في أوروبا وأمريكا وأماكن أخرى من خلال تزويدها بالإرشادات والتوجيهات كما هو مقترح في تقرير الفريق.

41- ضماناً للوضوح والفاعلية، من الأهمية بمكان أن تسند إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي مسؤوليات محددة يمكن القيام بها بصورة فعالة على المستوى القاري

42- وكما يشير التقرير، فإن تركيبة الحقائق الحالية واسعة لدرجة تستلزم من بعض الإدارات أداء مهام غير مرتبطة بها تماماً. وتتجم عن ذلك صعوبات تحول دون الأداء الفعال. ومن ثم، يكون المقترح بإعادة تركيبة الحقائق كما يلي:

- (1) الشؤون الإدارية والمالية.
- (2) السلم والأمن/الدفاع والأمن.
- (3) الشؤون السياسية.
- (4) العلاقات الخارجية/الشؤون الخارجية.
- (5) البنية التحتية.
- (6) التجارة والصناعة.
- (7) الزراعة والبيئة.
- (8) الشؤون الاجتماعية والثقافية.
- (9) العمالة والتنمية الحضرية والهجرة.
- (10) التعليم والعلم والتكنولوجيا.
- (11) الشؤون الاقتصادية.

43- وفيما يتعلق بتفاصيل هيكل وعدد المديریات والأقسام وعدد الموظفين في كل حقيبة، الخ ... ، نوصى بأن تتولى ذلك المفوضية نفسها بالتعاون مع لجنة الممثلين الدائمين وبأن يقدم تقريراً عن هذه العملية إلى الدورة العادية القادمة للمجلس في يوليو 2008. وفي غضون ذلك، فإن الآثار المالية المترتبة على

44- إضافة إلى ذلك، ينبغي أن يشمل مكتب رئيس المفوضية المديرية والخدمات التالية: مديرية مسائل الجنسين، مكتب المستشار القانوني، مكتب أمين المفوضية، مديرية التخطيط الاستراتيجي للسياسات والمتابعة والتقييم، الاتصالات والمعلومات، مديرية المواطنة الأفريقية والمهجر، خدمات المراسم، مكتب مراجعة الحسابات الداخلية، وحدة تعبئة الموارد، وحدة البحث والتحليل. ويلاحظ أنه لا تترتب على كل ذلك أية آثار مالية لأن المطلوب هو إعادة هيكلة بعض المديرية والخدمات القائمة فقط.

45- بالمثل، نوصي بتعزيز وظائف مكتب أمين المفوضية ليصبح الراعي الرئيسي للذاكرة المؤسسية للاتحاد على أن تسند إليه المهام التالية:

- 1) ضمان توثيق كافة اجتماعات الاتحاد الأفريقي وتوزيع نتائجها على الدول الأعضاء.
- 2) توفير خدمات الأمانة للجنة الممثلين الدائمين ولجانها الفرعية والمجلس التنفيذي والمؤتمر.
- 3) تنسيق اجتماعات كافة اللجان الفنية المتخصصة على اختلاف أشكالها.
- 4) ضمان التخزين السليم لوثائق الاتحاد الأفريقي في بنك بيانات.
- 5) تنظيم اجتماعات المفوضية.
- 6) التنسيق مع اللجان الوطنية.
- 7) المساعدة في تنسيق البرامج.
- 8) وتيسير العلاقات بين الأجهزة والعلاقات مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

46- علاوة على ذلك، ولإعادة تركيبة بعض الحقائق الحالية على النحو المقترح أعلاه، ثمة حاجة إلى دعم قدرة الرئيس ونائب الرئيس والمفوضين على أداء مهامهم. وفي هذا الصدد، نود أن نكرر التوصيات التالية:

مكتب الرئيس:

47- تذكر المفوضية بأنه تم في أعقاب الدورة العادية الثالثة للمؤتمر المنعقدة في أديس أبابا في يوليو 2004، الاعتراف بضرورة توفير العدد المناسب من الموظفين لمكتب الرئيس. ونحن نقدر ذلك. غير أنه نظراً لتنوع نطاق المسؤوليات الميدانية داخل المفوضية والاتحاد، فإن مكتب الرئيس يتطلب موظفاً تخول له سلطات مناسبة. ونوصى، في هذا الصدد، بأن يرأس هذا المكتب مدير ديوان بمرتبة مفوض بمساعدة ثلاثة موظفين للسياسات ذوي كفاءة على الأقل. ويقوم الرئيس بتعيين هذا المدير الذي سيتولى، إضافة إلى مهام أخرى، مسئولية رصد عملية تنفيذ السياسات وتنسيق البرامج وتعبئة الموارد مما يشكل جزءاً من مسئولياته الآن. ويحتاج الأمر أيضاً إلى تزويد مكتب الرئيس بمترجمين تحريريين و مترجمين فوريين أكفاء.

مكاتب نائب الرئيس والمفوضين:

48- في الوقت الراهن، يساعد نائب الرئيس في عمله نائب رئيس الديوان ومساعد خاص بينما يقوم بمساعدة المفوضين مساعدوهم الخاصون. ولوحظ أن هذا الوضع لا يتناسب مع مسئولياتهم. وبالتالي، يوصى بقوة بأن يساعد نائب الرئيس موظفان (2) استشاريان إضافيان وبأن يساعد كل مفوض موظف

تعيين المفوضين:

49- يقر الفريق بحاجة المؤتمر إلى اعتماد طرق تعيين المفوضين القادمين. غير أنه لا يقدم أي مقترح بشأن الطريقة التي يجب اتباعها للوصول إلى ذلك. وبالتالي، نكرر هنا المقترح السابق للمفوضية التي كانت تأمل أن يحدد الفريق موقفه منه إن كان ذلك بصيغة معدلة.

50- استناداً إلى الترتيب الراهن، فإن الرئيس لا يشارك في تعيين المفوضين وإسناد وإعادة إسناد الحقائب. وهذا الترتيب ينطوي على صعوبات على مستوى التشغيل وتنتج عنه آثار. ولإعادة تنشيط المفوضية ومراعاة للحاجة إلى تعزيز التماسك دعماً لوحدة العمل، فإنه يتعين إشراك الرؤساء المعينين في المستقبل في هذه العمليات.

51- عليه، نقترح أن يتم انتخاب المفوضية من قبل المجلس على أساس قائمة مختصرة للمرشحين يعدها ويقدمها رئيس المفوضية وذلك بخلاف العملية الجارية المنصوص عليها في المادة 13 من النظام الأساسي. ومع مراعاة عدد الحقائب المقترح أعلاه، يتعين على رئيس المفوضية أن يعرض على المجلس مجموعة من 30 مرشحاً بإمكان المجلس انتخابهم مع الأخذ في الاعتبار لمؤهلاتهم وخبراتهم وضرورة التوزيع الجغرافي العادل والمساواة بين

52- كبديل، يمكن أن يقوم المجلس نفسه بوضع قائمة مختصرة تحتوي على مرشحين (2) للإقليم الواحد ولحقيبة واحدة، يجوز للرئيس اختيار الذين سيعملون معه على أساسها. يجب أن تتم عملية إعداد القائمة المختصرة من قبل المجلس بشكل يكون أبسط من العملية الراهنة التي لوحظ أنها ثقيلة وغير عملية. وبالفعل، فإن المفوضية بصدد استكشاف إمكانية استحداث نظام تصويت إلكتروني ملائم وقد أشار تقرير الرئيس المعروض على هذه الدورة، إلى التقدم المحرز في هذا الشأن.

53- نعتقد أنه عندما يمنح البرلمان الأفريقي السلطات التشريعية الكاملة، سيكون من الضروري إشراكه في عملية تعيين المفوضين.

54- في الختام وبالنسبة لهذه المسألة، نود الإشارة إلى أنه قد جاء في اقتراح الرئيس إن عدد الحقائق سوف يتجاوز 11 حقيبة زيادة على الرئيس ونائبه. وعليه، سيتم انتخاب 12 شخصاً بدلاً من 13 شخصاً. والسبب هو إسناد إحدى الحقائق الحادية عشرة إلى نائب الرئيس من قبل الرئيس.

55- وفيما يتعلق بمبدأ المساواة بين الجنسين الذي يجب تطبيقه وتوزيع المناصب بين الدول الأعضاء، نود اقتراح ما يلي:

(1) يجب تحقيق المساواة بين الجنسين عموماً داخل المفوضية وليس حسب الأقاليم كما هي الحال في الوقت الراهن. ويعني ذلك أن المفوضية يجب أن تتكون من ستة رجال وست نساء. وعليه، يجب أخذ ذلك في الاعتبار عند إجراء الانتخابات.

(2) حالياً، لكل إقليم عضوان في المفوضية. نوصي بأن يكون لكل من غرب وشرق أفريقيا اللذين فيهما 15 و13 دولة عضواً منصب

نظرة عامة عن إدارة المفوضية - الفقرات 121-128

56- تشاطر المفوضية الفريق رأيه فيما يخص الإدارة داخل المفوضية والتنسيق غير المناسب بين الإدارات وعدم انتظام اجتماعات المفوضية (ديوان السياسة). و يقر الفريق ذاته ببعض أسباب ذلك. يجب أن نضيف فقط أن هناك سلطة محدودة جدا تمنح لرئيس المفوضية لاتخاذ الإجراءات ضد المفوضين المخطئين ويجب معالجة ذلك في المستقبل.

57- أشار الفريق إلى مهام السفر المتكررة للمفوضين والعاملين وهذه حقيقة. غير أن نظرة دقيقة في أسباب السفر توضح أن الكثير من مهام السفر هذه لا يمكن تفاديها. والحقيقة هي أن الدول الأعضاء تعرض استضافة الاجتماعات ويتم تشجيع ذلك نظرا لأنه يساعد على الترويج لأنشطة الاتحاد الأفريقي. ونريد أن نسجل أن الرئيس يبحث الطلبات المتعلقة بمهام السفر ويوافق عليها عندما يرى أن لها مبررات. وفي غيابه، يؤدي نائب الرئيس هذا الدور.

58- نتفق أيضا على أنه لا توجد مشاورات كافية داخل المفوضية وأن استخدام الفريق لعبارة "العمل الانفرادي" له ما يبرره. والنتيجة هي أنه غالبا ما تكون المقترحات المقدمة إلى الدول الأعضاء من الإدارات وليس من المفوضية. وفي هذا السياق، نوافق على ضرورة اجتماع المفوضية بصورة أكثر انتظاما وأنه يجب أولا مناقشة سياسات وبرامج وأنشطة الدول الأعضاء واجتماعاتها مع الشركاء والمنظمات الدولية الأخرى من قبل ديوان السياسة والاتفاق عليها. كما نتفق على أنه يجب أن يكون هناك تنسيق أكبر واتصال أوسع بين الإدارات.

59- فيما نتفق مع توصيات الفريق المتعلقة بضرورة عقد اجتماعات أكثر للمفوضية تحت قيادة الرئيس واجتماعات المديرين والتنسيق بين الإدارات، نرى أن توصيات الفريق بشأن تحسين التنسيق داخل المفوضية الذي سيؤدي إلى انسجام في صياغة السياسات ليست عميقة بما فيه الكفاية.

60- أولاً، إن الاقتراح الذي مفاده أن أمين المفوضية يجب أن يكون رئيس عاملي مفوضية الاتحاد الأفريقي مسؤولاً عن التنسيق بين الإدارات والمديريات لا يمكن العمل به وليس قابلاً للتحقيق. علاوة على ذلك، فإن الاقتراح بأن يقوم أمين المفوضية أيضاً برصد تقديم تقارير المهام ليس عملياً هو الآخر. ومرد ذلك أن المسؤولية الأساسية لتنسيق عمل المفوضية يتولاها رئيس المفوضية. وفي هذا الصدد، يكلف رئيس المفوضية رئيس الديوان، أو في عهد منظمة الوحدة الأفريقية مدير الديوان، بالقيام بهذه المهمة. وقد تم اعتماد هذه الوظيفة عند إنشاء هيكل المفوضية. ثانياً، ولنفس السبب المذكور آنفاً، تمر طلبات كافة الإدارات عبر مكتب الرئيس الذي يتصل مع الإدارات عن طريق رئيس الديوان. ثالثاً، تأتي مرتبة أمين المفوضية تحت مرتبة رئيس الديوان وله نفس وضع المديرين الآخرين. من المؤسف أن الفريق لم يناقش هذا الجانب مع مكتب الرئيس وإلا لكان قد حصل على التوضيح الكافي حول المسألة.

61- فيما يخص تعزيز عملية التنسيق، تود المفوضية الإشارة إلى مقترحات الرئيس الواردة في الفقرتين 45 و 46 المتعلقة بتعزيز مكاتب الرئيس ونائب الرئيس والمفوضين. وهذا يعني منح رئيس الديوان رتبة مفوض كما هو الحال في بلداننا. وسيضمن ذلك قدرته على القيام بمهمة التنسيق والأدوار الأخرى تجاه المفوضين والمديرين. ثانياً، يجب تعزيز عاملي هذه المكاتب حتى تتم زيادة كفاءاتها الفنية. ويتمثل أحد أهم أسباب هذه

62- بناءً على ذلك، فإن مقترحات المفوضية بشأن سبل تحسين التنسيق داخل المفوضية وضمن إنتاج سياسات وبرامج خاصة بالمفوضية وليس بالإدارات تكون على النحو التالي:

- 1) يتعين على الإدارات صياغة السياسات والبرامج والأنشطة وإرسالها إلى مكاتب الرئيس ونائب الرئيس والمفوضين لبحثها.
- 2) يتعين على هذه المكاتب تقديم تعليقاتها إلى الإدارات المعنية. ومن المفروض أن يكون قد تم بحث هذه التعليقات من قبل مختلف المسؤولين.
- 3) وعليه، ينبغي أن تقوم الإدارات المعنية بتقديم اقتراحات شاملة تأخذ في الاعتبار الآراء الأخرى لمناقشتها خلال اجتماع كافة المديرين.
- 4) أخيراً، يجب تقديم نتائج اجتماع المديرين إلى اجتماع المفوضية الذي يحضره الرئيس ونائب الرئيس والمفوضين للتصديق على المقترحات المذكورة.

نعرف أن هذا المقترح سيستغرق وقتاً كما أنه سيتطلب العاملين الضروريين وربما أكثر مما اقترحنه في الوثيقة. غير أنه يظل الوسيلة الوحيدة للمضي قدماً إذا أردنا إضافة المزيد من المسؤوليات للمفوضية. وستضمن هذه العملية أيضاً الانسجام في عمل المفوضية. وستكون قيادة المفوضية على علم بعمل المنظمة عموماً وتكون للدول الأعضاء ثقة في عمل المفوضية على أمل أن نتق فيها كناطق باسمها.

63- نوصي بشدة بإتباع هذا النهج واعتماده من قبل كل من المجلس التنفيذي والمؤتمر.

تعيين العاملين ومعايير الأداء والتدرج الوظيفي - الفقرات 129-145:

- 64- لاحظت المفوضية أنه مع أن الفريق قد اجتمع بنائب الرئيس وتحدث قليلاً مع مديرة الشؤون الإدارية وتنمية الموارد البشرية إلا أن بعض تأكيداتته كانت تعوزها الدقة. فعلى سبيل المثال، أكد الفريق، في الفقرة 131 من التقرير، أن فعالية عملية التعيين في المفوضية "تؤثر عليها ضرورة السعي إلى الحصول على موافقة لجنة الممثلين الدائمين لشغل المناصب الشاغرة". ويعود ذلك إلى أن لجنة الممثلين الدائمين تتدخل فقط في المقترحات الخاصة بالهيكل الجديدة ولكن عند الحصول على الموافقة، فإن لجنة الممثلين الدائمين معنية فقط بأن تتبع المفوضية الإجراءات الخاصة بالتعيين.
- 65- أحاطت المفوضية علماً بشكل جيد بتوصيات الفريق حول توسيع الوسائل التي يتم بها الإعلان عن الوظائف الشاغرة وسوف تحاول القيام بذلك وفقاً للموارد المتوفرة وسماع التكلفة به. غير أن المفوضية تريد الإشارة إلى أنها في العادة يتم إغراقها بعدد الطلبات التي تصلها من الدول الأعضاء والأفريقيين في المهجر عند الإعلان عن شغور الوظائف.
- 66- تقرر المفوضية بأن إجراءات ما بعد التعيين غير عاملة حتى الآن. غير أن عملية التوجيه لفترة ما بعد التعيين قد تم استحداثه وسيتم تعزيزه. وبنفس القدر، فإن الاستعانة بالخبراء الاستشاريين في عملية التعيين سيتقلص مع تعزيز قدرات المفوضية. بيد أن المفوضية تود الإشارة إلى أن التأكيد على عدم مشاركة الإدارات في تعيين العاملين مما ادعي الفريق أنه قد سبب "عزلة الإدارة" ليس صحيحاً تماماً. ذلك أن ممثل الإدارة المعنية يشارك في عملية إجراء المقابلة ويسجل النقاط الآن للمرشح وهو الأمر الذي لم يكن يتم في السابق. ومع ذلك، فإن المفوضية سوف تستمر في تعزيز مشاركة الإدارات.

67- أوصى الفريق بإنشاء لجنة خدمة الاتحاد الأفريقي على جناح السرعة. وبينما تقرر المفوضية بمبررات هذه التوصية، فإنها لا تظن أن إنشاء لجنة خدمة الاتحاد الأفريقي هو الحل للمشاكل التي تحدث عنها الفريق. وكما أُقترح، فإن اللجنة سوف تحل تقريباً محل إدارة الشؤون الإدارية وتنمية الموارد البشرية وكذلك الآليات المؤسسية الواردة في نظم ولوائح العاملين والمعنية بالتعيينات والترقية والانضباط. وبينما يجب معالجة هذه المسائل على أساس يومي، فإن لجنة خدمة الاتحاد الأفريقي، كما وردت في الاقتراح، "ستجتمع مرتين في السنة على الأقل في موعد محدد وبمشاركة خبراء متخصصين معينين من الإدارات" ص 54. سيكون من المستحيل إذاً معالجة هذه المسائل بفعالية وبسرعة وانتظام من قبل لجنة تجتمع مرتين فقط في السنة.

68- تقرر المفوضية بوجود أوجه قصور في طريقة معالجة مسائل التعيين والترقية والانضباط. بيد أن لجنة خدمة الاتحاد الأفريقي لا يمكن أن تحل محل الأدوات التي هي موجودة لدينا والتي تشمل مجلس التعيين والترقية والتوظيف واللجنة الإدارية المشتركة ومجلس الانضباط والمحكمة الإدارية. وينبغي أن تعمل هذه الهيئات كلها لضمان صيانة أفضل لرفاهية العاملين.

69- ومع ذلك، فإننا نتفق مع الملاحظات الواردة في التقرير حول ضرورة إحياء عمل المحكمة الإدارية التي لم تجتمع لعدة سنوات كما ورد في التقرير. غير أن ذلك يعود إلى عدد من العوامل بما في ذلك تأخير الدول الأعضاء في ترشيح القضاة إضافة إلى عدم التمكن من تحديد موظف داخل المفوضية ليقوم بمهام أمين المحكمة وكون القضايا العالقة قليلة. في نفس الوقت، هناك مراحل مختلفة للإجراء المنصوص عليه في قواعد إجراءات المحكمة ينبغي اتخاذها قبل الدعوة إلى عقد المحكمة ومنها بحث الطعون لضمان انسجامها مع الإجراءات وإشعار الأطراف والأسئلة والردود والاستجابات

70- بينما صحيح أن القضايا العالقة قليلة، ليست المفوضية على علم بأن هناك عاملين "ينتظرون استماع المحكمة إليهم في قضايا استلام تسديدات أو مزايا حرموا منها" كما ورد في تقرير الفريق. في الواقع، فإن معظم القضايا العالقة تتصل أساساً بنزاعات حول التقاعد بعد ثلاثين سنة من الخدمة وفقاً لأحكام المادة 51 (أ) من نظم ولوائح العاملين. ومع ذلك، فإن المفوضية تتفق على أن هناك ضرورة عاجلة لاتخاذ كافة التدابير للدعوة إلى عقد المحكمة لمعالجة هذه القضايا العالقة والمسائل المستقبلية دون إبطاء.

71- علاوة على ذلك، فقد اتخذت المفوضية خطوات نحو إيجاد آلية طعن خاصة للبت في شكاوى العاملين المتعلقة بتهم المعاملة غير العادلة. في هذا الصدد، يذكر المجلس أنه خلال دورته العادية الثالثة المنعقدة في مابوتو، موزمبيق من 6-8 يوليو 2003، طلب من خلال مقرره EX.CL/DEC.34(III) إنشاء هذه الآلية. وفي هذا الخصوص، تم إجراء المشاورات حول طرق تنفيذ مقرر المجلس بإشراك كافة الإدارات والخدمات المعنية واتحاد العاملين وإعداد وثيقة في هذا الشأن. يتناول النص المبررات والصلاحيات والتشكيلة والإطار القانوني والسلطات والمهام والإجراءات الخاصة بتقديم الشكاوى والمراجعة والتكلفة والمسائل الأخرى. ونحن الآن في مرحلة انتظار الموافقة على الوثيقة ليليها التنفيذ.

72- ترى المفوضية أنه عندما يتم تحديد جميع هذه المسائل وتفعيلها بشكل جيد، لن يكون من الضروري إنشاء لجنة خدمة الاتحاد الأفريقي كما يقترح الفريق.

73- وأخيراً، وبخصوص هذا الموضوع، تود المفوضية الإشارة إلى أن التوصية بإنشاء برنامج ماجور للمهنيين الصغار وبرنامج تدريب طوعي لغرس

تمثيل النساء والمساواة بين الجنسانية في تعيين عاملي المفوضية - الفقرات

:149-146

74- لاحظت المفوضية، مع التقدير، أن الفريق قد أقر بالأشواط الشاسعة التي قطعها الاتحاد الأفريقي في تعميم المساواة بين الجنسين. وليس بوسع المفوضية إلا التأكيد على أن هذه الجهود ستتواصل في المستقبل. ومع أن الفريق لم يعجبه شرح المفوضية بأن قلة المساواة ناجم عن قلة طلبات النساء المؤهلات، فإن هذا هو الواقع. وبالمثل، فإن التوصية بأن على المؤتمر تطبيق المساواة بين الجنسين بالنسبة لكافة عاملي الاتحاد الأفريقي يعتبر أمرا غير عملي على الأقل في هذه الفترة بالذات. غير أن المفوضية ستواصل العمل على تحقيق هذا الهدف ولكن المسألة ليست قابلة لإصدار مرسوم.

العلاقة بين مكتب رئيس الاتحاد الأفريقي والمفوضية - الفقرتان 153 و154:

75- تقدر المفوضية أن الفريق قد أقر بأهمية التنسيق بين الرئيس الحالي للاتحاد والمفوضية ذلك أن هذا أمر ضروري إذا كان للاتحاد أن يعمل بشكل منسجم ويكون في موقف يمكنه من الاستجابة للقضايا المهمة بشكل سريع. إن ما يحدث حاليا هو أن كل رئاسة تنظر إلى أنشطة الاتحاد الأفريقي على أنها امتداد للالتزامات السياسة الخارجية لبلدها. تدل تجاربنا على أن عددا قليلا فقط من الرؤساء هم الذين يضعون الثقة في المفوضية قبل إطلاق مبادرات تتعلق بالاتحاد الأفريقي وفي بعض الأحيان بخصوص قضايا تكتسي أهمية

76- أوصى الفريق بإنشاء وحدة صغيرة في مكتب كل من رئيس الاتحاد والمفوضية. غير أن تجاربنا تدل على أن ذلك لن يحل المشكلة لأنه أمر قد تمت محاولته في السابق ولم ينجح. ولذلك، نرى العودة إلى الاقتراح الوارد في تقرير الرئيس عن تعزيز المفوضية وهذا الاقتراح والذي ورد في الفقرة 19 من التقرير يتعلق بإنشاء وحدة مكونة من ثلاثة (3) أشخاص في مكتب الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي يعمل بها موظفون من مفوضية الاتحاد الأفريقي في عاصمة رئيس الاتحاد. وتوفر هذه الوحدة للرئيس معلومات يومية حديثة عن الأحداث والأنشطة داخل المفوضية وأفريقيا وينقل إلى المفوضية أيضاً معلومات من رئيس الاتحاد بخصوص أنشطته ذات الصلة بالاتحاد. كما ستقدم المشورة عند الاقتضاء لضمان التآزر بين أعمال رئيس الاتحاد والمفوضية. إننا نرى أن هذا هو المسلك السليم.

المكاتب الفنية والتمثيلية - الفقرات 166-174:

77- منذ أن باشرت المفوضية الحالية مهامها، تم بذل جهود مضمّنة لتعزيز كافة مكاتبنا الفنية والتمثيلية. ونعتقد أن هذه المكاتب تعمل بشكل أفضل بكثير حالياً وتقدم خدمات قيمة في أماكن تواجدها. إننا نتفق مع الفريق على ضرورة تزويد المكاتب التمثيلية بعاملين "مؤهلين فنياً" يتلقون توجيهها أكبر من المقرر. غير أننا نعتقد أن العاملين في مكاتب بروكسيل والقاهرة وجنيف ولبلوانجوي ونيويورك وواشنطن "مؤهّلون فنياً". إنما ينقصهم هو محدوديّة اكتمال العدد الإجمالي من العاملين مما يجعلهم غير قادرين على أداء مهامهم بصورة كاملة. وهذا هو الجانب الذي ينبغي معالجته حتى تؤدي المكاتب مهامها على نحو أفضل.

78- وفيما يخص التوجيه الأفضل من المقر، فإننا نعتقد أن هذا سيحدث عندما تتم الموافقة على اقتراح الرئيس خلق حقيبة لإدارة سياستنا الخارجية. والقصد هو إنشاء إدارة خاصة تتعامل مع المكاتب على أساس يومي وتبحث ما تقوم به هذه المكاتب وتوفر لها التوجيه المطلوب. في الوقت الحالي، تتم إدارة هذه المكاتب من قبل مختلف الإدارات التي ليس باستطاعتها تقديم التوجيه الكافي بسبب محدودية قدراتها. ونعتقد بقوة أنه مع إنشاء إدارة للعلاقات الخارجية، سيتم إيجاد حل لهذه المشكلة.

79- في الواقع، تأمل المفوضية وتتوقع أن يكون للاتحاد مزيد من المكاتب التمثيلية نظراً لأن نفوذ وتواصل الاتحاد إلى جانب أنشطته خلال السنوات القليلة الماضية، قد شهدا نمواً ملحوظاً. على سبيل المثال، ينبغي تمثيل الاتحاد في باريس، روما وفيينا حيث مقر اليونسكو ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بالإضافة إلى الوكالة الدولية للطاقة النووية ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة. فجميع هذه المنظمات لها عدة أنشطة مع الاتحاد الأفريقي مما يستوجب وجود مكاتب تمثيلية للاتحاد في هذه العواصم. في الحقيقة، قد تلقينا تشجيعاً من حكومة النمسا التي أعربت عن استعدادها لتقديم التسهيلات بغية دعم مكتب الاتحاد الأفريقي في فيينا. علاوة على ذلك، نقترح كما قمنا من قبل أن يبحث الاتحاد الأفريقي إمكانية فتح مكتب في عواصم بقية الدول الأربع الدائمة العضوية في مجلس الأمن وهي بيجين ولندن وموسكو وباريس. ويمكن لمكتب باريس خدمة اليونسكو والمنظمات الدولية الأخرى.

80- بالمثل، لقد شرعنا في ارتباط نشط مع المهجر الأفريقي بحيث تقع على الاتحاد الأفريقي طلبات ملحة للتواجد في البرازيل بالنسبة لأمريكا الجنوبية وفي الكاريبي. وفي نفس الوقت وكما تم اقتراحه من قبل، يمكن أن يمثل

81- فضلا عن ذلك، ينبغي على الاتحاد الأفريقي النظر في أمر تعيين قناصل شرف أفريقيين للاتحاد الأفريقي في المدن التي توجد بها أعداد كبيرة من الأفريقيين والمواطنين الذين ينحدرون من أصل أفريقي. وبالطبع، سيتم تنفيذ كل جوانب الاقتراح بما في ذلك اختيار المراكز وقناصل الشرف ومهامهم، الخ ... قبل أن يتم وضع هذا.

82- في نفس الوقت، وقبل إنشاء المكاتب الإضافية بصورة سليمة، ينبغي استكشاف الاقتراح المقدم بأنه يمكن لأحد موظفي الاتحاد الأفريقي أن يعمل من البعثة التابعة لبلد أفريقي في العاصمة التي نود أن يكون فيها وجود لنا. إن مثل هذا الوجود سيحدث فرقاً كبيراً للتوسع في وجود ونفوذ الاتحاد الأفريقي.

83- لقد ظلت المكاتب الفنية تقوم أيضا بعمل رائع نعتقد أن العديد من الدول الأعضاء التي رأتها وهي تعمل ، سوف تشهد على ذلك. ويدعم هذا أيضاً أن أنشطة المكاتب الفنية تلقي تمويلاً هائلاً من المصادر الخارجية، وعليه، فليس لدينا أى شك في أن مراجعة لأدائها وخدماتها الميدانية ، حسبما أوصت بها الهيئة ، ستؤدي إلى نتيجة إيجابية.

84- على كل ، ليست المفوضية متأكدة من ما هو القصد من توصية الفريق من "تحليل فائدة التكلفة الذي يتم إجراؤه حول مستقبل المكاتب القائمة حالياً". ويحتاج الفرد فقط إلى أن يستجوب البعثات الأفريقية في نيويورك وجنيف وبروكسل وواشنطن أو منطقة الجنوب الأفريقي ليعرف جدوى هذه المكاتب. ليس صحيحاً تماماً أن مكتبي بروكسل وجنيف يقدمان القليل من المدخلات أن وجدت قط في المفاوضات المعقدة الجارية هناك والتي تؤثر على الدول الأعضاء لأن هذين المكتبين يلعبان دوراً حاسماً في حفز

85- نشير أيضا إلى أن معظم الوظائف الشاغرة في مكتبي بروكسل وجنيف، أن لم يكن كلها، قد تم شغلها.

تنفيذ الخطة الاستراتيجية (2004 - 2007):

الفقرات 175-184:

86- من المؤسف أنه يبدو أن الفريق قد أنفق الكثير من الوقت في العقود التي زعم أنها قد منحت أعداداً للخطة الاستراتيجية وتقييم أدائها بدلاً من فحوى الخطة. وهذا أحد المجالات التي راجع فيها الفريق بعض المعلومات التي تلقاها مع إدارة المفوضية التي زودته بحقائق دقيقة. وقد تم على سبيل المثال، إبلاغ الفريق من قبل بعض المواطنين أن عقداً بمبلغ 9 مليون دولار أمريكي قد تم منحه إلى شركة الخبراء الاستشاريين لإدارة الأداء وهي إحدى الشركات الاستشارية التي عملت مع المفوضية لوضع الخطة الاستراتيجية، ولمراجعة أداء المفوضية مقابل الخطة الاستراتيجية التي كتبوها بصورة كبيرة وأثبتت المفوضية بالفعل أنه لم يتم على الإطلاق التوقيع على عقد من هذا القبيل بمبلغ 9 مليون دولار أمريكي وأن طبيعة ما كانت شركة الخبراء الاستشاريين لإدارة الأداء ليس هو لمراجعة العقد الخاص به كما كان مفهوماً. وعلى الرغم من ذلك لا يبدو أن هذا قد عدل من النتائج والتوصيات الأصلية للهيئة بشأن المسألة.

87- نقادياً للشك، ترغب المفوضية في أن توضح التالي فيما يتعلق بالمشاركة المبدئية لشركة الخبراء الاستشاريين لإدارة الأداء وما الذي تفعله الآن؛ من الصحيح أن شركة الخبراء الاستشاريين لإدارة الأداء قامت بلعب دور هام في التوصل إلى الخطة الاستراتيجية 2004 - 2007 ، ولكن دورها كان

88- ترغب المفوضية في أن تذكر بأنها قد شاركت مع العديد من الجهات في تنفيذ الخطة ولكن بما أن قدرتها قد تحسنت، فقد تولى العاملون معها المزيد من العبء لتنفيذ الخطة. وفي الواقع، فإن مديرية التخطيط الاستراتيجي للسياسات والمراقبة والتقييم ظلت ترصد تنفيذ الخطة ومشاركة شركة الخبراء الاستشاريين لإدارة الأداء الآن هي فقط لتكملة ما تفعله هذه المديرية حيث أننا نقوم بالتحضير للمرحلة القادمة من الخطة الاستراتيجية وتقدر ما تدرك إدارة المفوضية ، فإن طبيعة العقود مع شركة الخبراء الاستشاريين لإدارة الأداء والآخرين لم تخضع للمساءلة وأن من المدهش أن جميع التوصيات الثلاث من الفريق بشأن الخطة الاستراتيجية هي حول العقد مع شركة الخبراء الاستشاريين لإدارة الأداء أو مشاركتها.

أثر المفوضية على السياسات وتخصيص الموارد والأطر التنظيمية للدول الأعضاء-

الفقرات 185-193:

89- تتفق المفوضية على نحو كبير مع التوصيات تحت هذا الموضوع حسبما وردت في الصفحة 69 من التقرير وتأمل في أن تقبلها الدول الأعضاء للتنفيذ وستكون المفوضية على استعداد للاضطلاع بدورها في تنفيذها.

90- تتفق المفوضية مع معظم الملاحظات التي تقدم بها الفريق تحت هذا الموضوع. ونحن نعتقد أن ما يشير إليه هذا هو أنه إذا ما تم تزويد الاتحاد الأفريقي بالموارد البشرية والمالية الكافية وأمكن تحسين هيكل الإدارة وقامت الدول الأعضاء بالتنفيذ التام للمقررات التي تتخذها وسمحت للمفوضية بتولي القيادة بمجرد الاتفاق على مواقف موحدة، فإن الاتحاد سينمو فقط من قوة إلى قوة.

91- على كل، ترى المفوضية أن النتائج التي توصل إليها لم تمارس صلاحيتها بصورة تامة والقيام بتنسيق ورصد عملية تنفيذ المقررات الصادرة عن الاتحاد. وهذا لأن المفوضية تقوم - على أساس منتظم - بتذكير الدول الأعضاء بالمقررات التي يتم اتخاذها بشأن مختلف المواضيع وبالحاجة للقيام بتنفيذها. وتقوم المفوضية، على أساس سنوي، بتحديد أسبوع يتم خلاله تشجيع الدول الأعضاء على التوقيع على بروتوكولات وإعلانات بارزة، الخ... وتقدم أيضاً إلى كل دورة للمجلس التنفيذي وضع تنفيذ المقررات التي يتم اتخاذها. وعليه، فإن من الصعب تصور الإجراءات الإضافية التي ينبغي أن تتخذها المفوضية لتشجيع الدول الأعضاء على تنفيذ مقررات الاتحاد الأفريقي التي اتخذتها. وفي نهاية المطاف، تقع المسئولة عن العمل على عاتق الدول الأعضاء.

92- تعتقد المفوضية أن الفريق قد حدد واحداً من الأسباب الرئيسية لبقاء الوضع، وتدرك المفوضية أن معظم الدول الأعضاء ليست لديها الهياكل

الترويج للمفوضية - الفقرات 194 - 209:

93- تتفق المفوضية أيضا إلى حد كبير مع التوصيات المقدمة في الصفحتين 74 و75 بشأن هذا الموضوع، وتود أن تؤكد أنها ستعمل على نحو أفضل إذا ما توفر لها المزيد من المرافق والموارد البشرية والمالية.

94- على كل ، تود المفوضية أن تتقدم بملاحظة واحدة وتوصية إضافية تختص الملاحظة بالتوصية بوضع التكنولوجيا التي تسمح للدول الأعضاء بإنزال الوثائق من المفوضية مباشرة وعدم الاعتماد على نقلها من البعثات يدوياً. ومن شأن برنامج الفيسات الخاص بالمفوضية والذي يتم الآن تنفيذه، تسهيل هذا بالتأكيد. وعليه، فمن المأمول أن تتم إقامة المرفق قريباً. ومن ثم، فإن من المهم التأكيد على أن مدخلات بعثات الدول الأعضاء في المواضيع التي تنقلها إلى دولها الأعضاء ستكون دائماً حاسمة لكونها الجهاز الذي سيعمل بصورة أوثق مع المفوضية. وطبقاً لذلك، فإن نقل الوثائق بصورة مباشرة إلى الدول الأعضاء ينبغي ألا يمنع عن حدوث هذا بل يجب وضع آلية ملائمة لضمانه.

95- بالإضافة إلى التوصيات التي تقدم بها الفريق بشأن هذه المسألة، تود المفوضية أيضا أن توصي بشدة بأن مشروع محطة التلفزيون والإذاعة الأفريقية ينبغي متابعته وتحقيقه على نحو أكثر. ولن تكون هناك طريقة أفضل للدعاية لأنشطة الاتحاد من المرافق التي يمتلكها الاتحاد أو القارة، بدلاً من الاعتماد على تلك التي يمتلكها الغرب.

أثر المفوضية على الرؤية والتأكيد الشاملين لأفريقيا - الفقرات 210-217:

96- تتفق المفوضية مع وجهات نظر الفريق حول هذه المسألة وعلى وجه الخصوص أهمية الدور الذي تلعبه المفوضية في إبراز الاتحاد في صورة راقية للغاية . كما تتفق أيضاً مع التوصيات المقدمة. وعلى كل، فإنها تود أن تقترح بأن هناك حاجة أيضاً للسماح للمفوضية بأن تلعب دورها التمثيلي بمجرد الاتفاق على مواقف موحدة. وسيتم تيسير العملية إذا ما تم قبول وتنفيذ الخطوات التي أوصى بها الفريق واللجنة الوزارية المعنية بحكومة الاتحاد والمفوضية نفسها حول تعزيز عمليات صنع القرار في الاتحاد.

توصيات بشأن البرلمان الأفريقي:

الفقرات 218-228:

97- نتفق، بصفة عامة مع التوصيات المقدمة بشأن البرلمان الأفريقي ولكننا نعتقد أن البرلمان الأفريقي نفسه سينقل وجهات نظره. وعلى كل، فإننا نعتقد أن من الضروري تقديم توصيات إضافية بغية معالجة المواضيع الناجمة عن البروتوكول المؤسس للبرلمان الأفريقي علاوة على الحاجة إلى إعادة تركيز أدائه كجهاز داخل أسرة مؤسسات الاتحاد الأفريقي.

98- وكما تمت الإشارة في تقرير فريق المراجعة، فإن المادة 25 من البروتوكول تنص على أنه "بعد خمس سنوات من دخول هذا البروتوكول حيز التنفيذ، يعقد مؤتمر للدول الأطراف في البروتوكول لمراجعة مدى تفعيل وفعالية هذا البروتوكول ونظام التمثيل في البرلمان الأفريقي..." وقد دخل البروتوكول حيز التنفيذ في 14 ديسمبر 2003 وعليه، فإننا نعتقد أن من الضروري البدء في عملية المراجعة لمعالجة المسألتين اللتين تم تحديدهما هناك. وفضلاً عن ذلك، فإننا نعتقد أن الصعاب الحالية التي تتم مواجهتها في عملية إعداد ميزانية الاتحاد الأفريقي، علاوة على دوره مقابل لجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي، هي سبب إضافي آخر لمثل هذه المراجعة.

99- نقترح أيضاً إيجاد السبل والوسائل لمساعدة البرلمان الأفريقي على تنظيم قواعده وإجراءاته الداخلية، وفقاً للالتزامات التي تقدم بها إلى المجلس وإلى المؤتمر في يناير 2007، مع الموثيق القانونية ذات الصلة للاتحاد الأفريقي، مثل النظم واللوائح المالية وقواعد ولوائح العاملين.

توصيات بشأن اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والمحكمة الأفريقية

لحقوق الإنسان والشعوب - الفقرات 229 - 249:

100- نتفق مع التوصيات المقدمة بشأن المؤسسات المذكورة أعلاه، ومع ذلك، فإننا نعتقد أن أجهزة السياسة قد ترغب في التأكيد من جديد على مقرراتها السابقة فيما يتعلق بالحاجة إلى تزويد اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بموارد بشرية ومالية إضافية؛ ونتوقع بالمثل أن ننقل هذه المؤسسات تعليقاتها على تقرير المراجعة والمقترحات.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي:

وجهة نظر المفوضية - الفقرات 250-260 :

101- إن التقرير عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي متوازن ومفيد للغاية، وتتفق المفوضية مع الجزء الأكبر من التوصيات. إننا على اقتناع بأن تنفيذ هذه التوصيات سوف يسهم بصورة هائلة في جعل الاتحاد الأفريقي "منظمة تدفعها الشعوب".

102- على كل، فإن هناك مجالات ترى أنها تتطلب المزيد من الدراسة كما يلي:
أ) مراجعة النظام الأساسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي فيما يتعلق بأهلية منظمات المجتمع المدني وتنظيم الانتخابات. ونتفق مع الفريق على أن التجارب التي رسمت تطور المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في حياة المؤتمر المؤقت ينبغي أن تؤثر على عملية مراجعة النظام الأساسي للمجلس نفسه حتى يمكن تقديم توصية إلى المؤتمر.

ب) وعلى كل، نعتقد أن مثل هذه التجربة ينبغي أن تركز الاهتمام على ثلاثة مجالات رئيسية هي على وجه التحديد، متطلبات التكافؤ فيما بين الجنسين و50% من تمثيل الشباب ومتطلبات الأهلية.

ج) التكافؤ بين الجنسين وتمثيل الشباب، نحن نؤيد كلاً من المتطلبات حسبما هو منصوص عليها في المادة 4 (2) من النظام الأساسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي التي تعني بعضوية نفس المجلس، ومع ذلك، فإن عملية التنفيذ تتطلب مزيداً من التحليل. وإن المتطلب القاضي بأنه ينبغي أن يكون لدى دولة رجل واحد وامرأة واحدة، سهل التطبيق، ولكن عند جمعه مع متطلب يقضي بـ 50% من تمثيل الشباب فإنه يشكل صعوبة لوجستية. وإن من الصعب فرض فئات على منظمات المجتمع المدني دون خرق لحقها في الاختيار لتمثيل فعال. وأن تجربتنا في الانتخابات الجارية حالياً هي أن التكافؤ فيما بين الجنسين من الممكن تحقيقه. وفي الواقع، فإن الاتجاه السائد هو أنه ستكون هناك نساء أكثر من الرجال في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وعلى كل، فإن منظمات الشباب تجد من الصعب الوفاء بمتطلبات الأهلية وأن منظمات المجتمع المدني التي تفي بالمتطلبات لم تبد أى ميول إيجابي نحو تمثيل الشباب. وعليه، فإننا نقترح إيلاء العناية لمجموعات الشباب لكي يكون لديها حوالي 10% من إجمالي التمثيل خارج هذا المربع لضمان تمثيلها الفعال داخل المجلس المذكور. ولهذا الغرض يمكن خفض متطلبات الأهلية بالنسبة لمنظمات الشباب.

د) متطلبات الأهلية - إن الجدول الذي يحيط بمتطلبات الأهلية هو في الواقع يتعلق بمراجعة متطلبات المادة 6 (4) وعلى وجه الخصوص المادة 6 (6) من النظام الأساسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

لقد تقدمت لجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي بهذا النص لكي تكون منظمات المجتمع المدني هي ممثلة بالفعل لفئات المواطنين وأن التجارب في الانتخابات الجارية حالياً هي أنها قد وفرت مزيداً من التنوع ودرجة عالية من طبيعة التمثيل التي تشمل المجموعات المهنية ونقابات العمال والمنظمات غير الحكومية، الخ..، كما هو المقصود من ذلك في المادة 3 التي تسلط الضوء على مختلف المجموعات الاجتماعية والمهنية التي يتعين تضمينها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وهذا هو أيضا المقصود من المادة 22 (1) من القانون التأسيسي بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ينبغي أن يتكون من المجموعات الاجتماعية والمهنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. ولإزالة هذا النص، فإن ذلك سيمنح المنظمات غير الحكومية تفوقاً في المجلس ونفوض معايير التنوع التي هي في مصلحة الاتحاد. وعليه، فقد يكون الشيء الأفضل الذي يتعين القيام به هو خفض إسهام متطلبات العضوية إلى 3/1

(هـ) اجتماعات ما قبل مؤتمر القمة - نعتقد أن مقترح الفريق بأنه يتعين على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أن ينظم بصورة تامة اجتماعات ما قبل مؤتمر القمة، سيقوض غرضها الرئيسي. ليس من غرض القانون التأسيسي أن تقتصر علاقات الاتحاد الأفريقي، منظمات المجتمع المدني على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بوصفه مؤتمراً تمثيلاً. وأن مؤتمرات القمة التمهيدية تعقد كمناسبات حيث تقوم منظمات المجتمع المدني التي ليست في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بفحص دقيق للبرنامج المنظور لمنظمات المجتمع المدني بما في ذلك أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وإن لهذا المجلس اجتماعات ومؤتمرات ولجنته الدائمة الخاصة به، وينبغي أن يكون هناك منتدى يجرى فيه تنظيم أنشطتهم بصورة مستقلة فيما بين أشياء أخرى ليرى كيفية تطور برنامج منظمات المجتمع المدني التابعة للاتحاد. وينبغي أن يكون الجانب الأكبر من التمثيل في مثل هذه الاجتماعات من غير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وبالعدم ستكون القمة التمهيدية مجرد معاهدة أخرى لنفس المجلس.

(و) إن المقترح الذي مفاده أنه ينبغي تقديم تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي إلى المجلس ثم إلى المؤتمر، لا يدرى مسؤولية المجلس التنفيذي في إطار الاتحاد الأفريقي. ويجب مناقشة تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بصورة فعالة على صعيد

ز) إن المقترح القاضي بمنح المجلس المذكور فرصة لمخاطبة المؤتمر بصورة فعلية هو مقترح جيد، ولكنه منصوص عليه سلفاً في المتطلب الخاص بأن المسئول الذي يتولى الرئاسة يتقدم ببيان إلى كل مؤتمر وعلماً بطابع جدول أعمال المؤتمر سيكون من الصعب التوسع في هذا النص.

تقييم مجلس السلم والأمن :

الفقرات 261 - 304 :

103- إن تقييم الفريق لمجلس السلم والأمن تفصيلي ومشجع للغاية بالنسبة للمفوضية وأن معظم التوصيات تبدو مقبولة لدى المفوضية. وسيكون يوماً عظيماً عندما يتمكن الاتحاد الأفريقي من التنفيذ التام لبنية السلم والأمن الخاصة به ولا يضطر إلى الاعتماد على الشركاء الخارجيين لتمويل عملياته لحفظ وبناء السلم. ويتطلب هذا الإصرار، ليس من جانب المفوضية فحسب، بل من جانب الدول الأعضاء على وجه الخصوص؛ ومن المأمول أن يبدي الجانبان الإرادة اللازمة لتحقيق هذه الأهداف. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي أن تبذل القارة مزيداً من الجهود للحصول على التمويل من الأمم المتحدة لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي وتصادق عليها الأمم المتحدة وذلك كآلية إقليمية.

الاتحاد الأفريقي وعلاقاته مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي:

الفقرات 305-318:

104- تسلم المفوضية بأن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي هما شريكاها الطبيعيان وتبعاً لذلك، يمكن للمفوضية أن تقبل توصيات الفريق كما هي في الصفحة 112 من التقرير وتأمل في أن تستمر المؤسساتان في كونهما شريكين جديرين بالثقة؛ وبغية أن يحدث هذا فيجب وضع آليات مؤسسية مناسبة بما في ذلك نظام أمانة مشتركة.

الاتحاد الأفريقي والعلاقات مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية - الفقرات

319-382:

105- يعتبر الاتحاد الأفريقي أن المجموعات الاقتصادية الإقليمية هي الدعائم الرئيسية. وعليه، فإنها تكون الجزء الأساسي من عملية التكامل والعمل الذي قام به الفريق على المجموعات الاقتصادية الإقليمية تفصيلي ولا يحتاج إلى ملاحظات في المفوضية. تنظر المفوضية بارتياح إلى ما قامت به اللجنة الوزارية في النظر بعمق إلى العلاقة بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي. وبالتالي، فإن المفوضية توصي بأخذ عمل اللجنة وتوصياتها مجتمعة مع عمل الفريق. إن تنفيذ كل التوصيات الصادرة من الجهتين سيكون العلاقة البارزة في تكامل القارة.

الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد):

الفقرات 383 - 403:

106- قدمت المفوضية وأمانة النيباد اقتراحاً مشتركاً ببحثه لجنة التنفيذ لرؤساء دول وحكومات النيباد خلال دورة استشارة الأفكار في الجزائر في مارس 2007. وعليه، فإنه ليست هناك مشكلة لدي المفوضية في اعتماد التوصيات التي قدمها الفريق بشأن إدماج النيباد في هيكل الاتحاد الأفريقي وعملياته. بيد إننا نقترح أن يكون الجهاز الذي سيخلف أمانة النيباد وكالة

تمويل الاتحاد الأفريقي وإدارة موارده - الفقرات 404 - 431:

107- ترغب المفوضية في الإشارة منذ البداية إلى أن هذا الجزء من تقرير الفريق يمثل التحدي الأكبر لها وللدول الأعضاء أيضاً. وهذا لأنه يتضمن معلومات كثيرة تجافي الحقيقة وأن كثيراً من هذه المعلومات التي بني الفريق عليها نتائجه وتوصياته غير صحيحة. إن المفوضية متأكدة من أن آراء وتوصيات الفريق لكانت مختلفة لو أنه استوثق الحقائق في إدارة المفوضية.

108- بالطبع، تعترف المفوضية بأن هناك كثيراً من مجالات إدارة الموارد التي ينبغي تحسينها - وكذلك تبرير مساهمات الشركاء التي تدعو إلى التأمل. وعليه، تود المفوضية الإشارة إلى ما يلي:

109- طلبت المفوضية في 2003 ، بإصرار من الدول الأعضاء في مكتب إرنست آند يونج بحث أوضاعها المالية والإدارية وعملياتها بهدف تقديم النصح لها حول طريقة تحسينها. ثانياً، في 2006/2005، وافقت المفوضية مع الدول الأعضاء ومع شركائها على أن يقوم مكتب إرنست آند يونج بإجراء تقييم مؤسسي - وتوضيح أى مجالات لازالت تستوجب التحسين. وتؤكد المفوضية أن توصيات مكتب إرنست آند يونج في كلتا الحالتين، قد تم ويتم تنفيذها رغم أن بعض المعدات والأدوات لم تستخدم بصورة كاملة.

110- في هذا الصدد، تود المفوضية أن تشير إلى أن الإجراءات التالية قد تم اتخاذها لتحسين إدارة موارد الاتحاد.

111- في أعقاب إتمام إرنست آند يونج لعمله وصدور توصياته - أخذت هذه التوصيات لمؤتمر الخرطوم الذي أجازها- بعد ذلك، كثفت مفوضية الاتحاد الأفريقي جهودها الرامية إلى وضع نظام متكامل لإدارة المعلومات. ويتكون النظام في عنصرين: النظام المتكامل لإدارة المعلومات المالية والنظام المتكامل لإدارة معلومات الموارد البشرية. وعند اكتمال تشغيل هذا النظام، فإنه سيوفر للمفوضية نظاماً حديثاً يعمل بصورة مبتكرة حديثة لإدارة النظام المالي وإدارة الموارد البشرية وبذلك يتعزز تسيير العمل والخضوع للمساءلة والشفافية في المفوضية.

112- ركزت المرحلة الأولى من تنفيذ نظام إدارة المعلومات المتكامل على أنشطة التصميم التي تضمنت إعادة توجيه إدارة العمليات وتوجت بإعداد العطاءات وطلب وثائق المناقصات وتم إصدار عطاءات لبرامج (المجموعة 1) ومعدات وبرامج نظام (المجموعة 2) في 15 مايو 2006 وتم منح العطاءات في 23 نوفمبر 2007 وفي 10 أغسطس 2007 بعد إجراء عملية تقييم شاملة.

113- بغية التدقيق في عمليات وأخلاقيات الإدارة المالية، راجعت مفوضية الاتحاد النظم واللوائح الراهنة وقدمت النظم واللوائح المنقحة التي أجازها المجلس في بانجول في 2006. فضلاً عن ذلك، قامت المفوضية بمراجعة دقيقة لكل الإجراءات وعمليات الإدارة المالية ووضعت مبادئ إرشادية ودليل توجيهي للتشغيل يتم نقله إلى النظام المتكامل لإدارة المعلومات. كما تم وضع ميثاق لمراجعة الحسابات ودليل بموجب عقد مع شركة استشارية هي ديولويت وتوش.

114- في هذه الأثناء، وضعت المفوضية ونفذت مبادرة تعرف بـ"مرفق العملية" وهذه آلية مؤقتة من شأنها أن تضمن جودة مقترحات المشروع والتصرف الكفاء والشفاف في الأموال والمشتريات وكذلك الإبلاغ الشفاف في الوقت المناسب كما أنها تحسن إدارة تدفق العمل الشامل والتنسيق وتعمل لسد الفجوة حتى يتم تشغيل النظام المتكامل لإدارة المعلومات بصورة كاملة.

115- يكمن التحدي الذي يواجه المفوضية في تدعيم عملية التغيير وبالتالي تنفيذ البرامج ذات الأولوية التي أجازتها الدول الأعضاء على خلفية عملية التعيينات التي لا زالت جارية مما يعني أن هناك فجوة في القدرات لا يمكن سدها إلا بمرور الوقت حالما تتقدم عملية التحول المؤسسي.

116- على هذه الخلفية، كلفت مفوضية الاتحاد الأفريقي فريقاً صغيراً متعدد الاختصاصات من موظفيها ولكنه فعال، لتحديد إجراء قصير الأجل لسد فجوة القدرات إلى حين اكتمال النظم التي يجري وضعها وإلى حين اكتمال عملية التعيينات. لقد تم وضع مبادرة "مرفق العملية" بحيث تنتهي بعد فترة سنتين وسوف يستوعب النظام المتكامل لإدارة المعلومات كل النظم والإجراءات والأدوات التي تمت تحت ظلها.

117- إن مبادرة "مرفق العملية" جاهزة الآن للعمل بعد اكتمال الإجراءات والأدوات التالية:

- نماذج مقترحات المشروع التي تؤكد النتائج ومؤشرات الأداء.
- اتخاذ إجراءات للمراجعة الموضوعية لمشروع الميزانية قبل تقديمها للجنة الممثلين الدائمين.
- اتفاقية تمويل مشتركة معيارية لتسهيل التمويل المتجمع من الشركاء وبذلك تسهل مرونة وجاهزية التدفقات المالية وتخفيض تكلفة المعاملات على مفوضية الاتحاد من خلال الإبلاغ المتزامن المتسق.

- نموذج خطة عمل المشروع التي تسهل التوزيع التفصيلي في الوقت المناسب للأنشطة الذي يجعل من السهل تعقبها والإبلاغ عن التقدم في تنفيذها ومن شأن ذلك تحديد المسؤولية وإحداث الشفافية في التنفيذ وتقديم التقرير عن ميزانية البرامج.
- نموذج تقرير المشروع الذي يسهل تقديم تقرير نصف سنوي (سردى ومالى) وبذلك يمكن المراجعة نصف السنوية لتنفيذ الميزانية وكذلك مراجعة الأداء السنوي الشامل وتقديم تقرير بشأنه.
- برنامجات محاسبة الأموال التي تمكن من إصدار تقارير جيدة عن تنفيذ البرنامج.
- دليل محاسبة الأموال وكذلك الخطوط الإرشادية لإدارة الأموال للمتكمين من الإدارة الفعالة والشفافة لأموال البرنامج.

118- إضافة إلى ما ورد أعلاه وفي سياق "مرفق العملية"، أكملت مفوضية الاتحاد إعداد دليل مشتريات منقح. وقد تم ذلك من خلال تكليف خبير استشاري من "وكلاء كراون" بدعم مالى من إدارة التنمية الدولية للقيام بمراجعة الإجراءات الراهنة للمشتريات ومواءمتها مع النظم واللوائح المالية المنقحة وكذلك مع أفضل الممارسات المعترف بها دولياً.

119- تمت مراجعة مشروع الدليل، بصورة شاملة، من قبل فريق مشترك من الإدارات. وقدمت ملاحظات جوهرية إلى الخبير الاستشاري قبل وضع اللمسات النهائية على الدليل وتم عرض الدليل على الشركاء الرئيسيين لمعرفة مدى مطابقته لأفضل الممارسات المقبولة دولياً. وقد كانت آراء الشركاء وكذلك المصادر الداخلية إيجابية.

120- والخبراء الآن في مرحلة متقدمة من تكملة الأدوات والنماذج لدليل المشتريات المنقح وينتظر أن يجرى تسليم الدليل بنهاية شهر يناير 2008.

121- إن مفوضية الاتحاد الأفريقي ملتزمة، بصورة كاملة، بتحسين نظم التشغيل من خلال استخدام أدوات عمليات من شأنها تعزيز الخضوع للمساءلة والشفافية. وفي هذا الصدد، يتم استكشاف الطرق والوسائل لتسريع تنفيذ برنامج التحول المؤسسي بالإضافة إلى المبادرات الوارد ذكرها آنفاً. وفي هذا السياق، إن عملية تعيين مدير برنامج التحول المؤسسي بتمويل من الاتحاد الأوروبي، في مرحلة متقدمة الآن. كما أن تعيين مدير متفرغ لهذه الآلية سوف يعطى دفعة قوية لتنسيق تنفيذ البرنامج.

122- كان يمكن للمفوضية تقديم هذه المعلومات للفريق لو كانت المسألة قد أثرت مع أي من موظفي الإدارة ولا سيما مكتب رئيس المفوضية وهي تأمل أن يكون واضحاً أن التأكيد في الفقرة 415 على أنه "لم يتم اتخاذ أي إجراء داخلي لاعتماد المعايير الدولية والإجراءات المتخذة" هو بالطبع غير صحيح. وفي الواقع، إن شركائنا قد قبلوا بالفعل مقدماً أنه حالما يتم العمل على إجراءات المشتريات وحالما تكون كل الأدوات والترتيبات جاهزة، فسوف يكونون سعداء لتطبيقها بدلاً من أدواتهم الخاصة. كما أن وضع الترتيبات المالية المشتركة من قبل مجموعة من شركائنا هو برهان أيضاً على أننا قد حققنا تقدماً جيداً.

123- تعتقد المفوضية أنه من المؤسف أن يصف الفريق في الفقرة 416 جواز سفر الاتحاد الأفريقي كحادثة مشابهة لعملية مؤتمر داكار وتعتبر المفوضية أن مؤتمر داكار قضية خطيرة تشعر المفوضية نفسها بخطرتها. ولهذا، استدعت شركة مستقلة هي مكتب إرنست آند يونج للتحقيق فيها. وقد

124- كان من الممكن توضيح الحقائق وتوفير المعلومات لو كان الأمر قد أثير مع إدارة المفوضية على النحو التالي:

(1) متابعة للمقترحات الخاصة بالموضوع، عين الاتحاد الأفريقي خبيراً استشارياً لوضع ورقة مفاهيمية حول حرية التنقل في أفريقيا كما تتصل بالجوازات الأفريقية الدبلوماسية وجوازات الخدمة ونظام التأشيرات وإذن الإقامة والترحيل والطرده الجماعي.

(2) تم عقد اجتماعات كثيرة حول الموضوع وتم اتخاذ قرارات بما في ذلك ما يلي:

(أ) مؤتمر وزاري حول مسائل الهجرة يومي 17 و18 يونيو 2005 في طرابلس، ليبيا.

(ب) وقد سبق ذلك اجتماع للخبراء الحكوميين حول مسائل الهجرة يومي 15 و16 يونيو 2005 بطرابلس، ليبيا.

(ج) بحث المجلس التنفيذي تقرير المؤتمر الوزاري واعتمد المقرر EX.CL/DEC.211(VII) في سرت، ليبيا في يوليو 2005.

(3) تم اتخاذ الخطوات التالية لتنفيذ المقرر EX.CL/DEC.211(VII).

(أ) تكوين لجنة لخبراء الدول الأعضاء تتمثل مسؤوليتها في تقديم التوجيه والإرشاد للمفوضية في المسائل المتصلة بحرية تنقل

(ب) عقدت المفوضية اجتماعاً لهيئة المكتب يومي 15 و16 يونيو 2006 بغية الاستعانة بتوجيهاتها في تنفيذ المقرر 211 خاصة فيما يتصل بإصدار جواز السفر الدبلوماسي الأفريقي.

(ج) عقدت هيئة المكتب عدة اجتماعات حول كيفية تنفيذ إصدار جواز السفر الدبلوماسي الأفريقي. من بين هذه الاجتماعات، الاجتماع الذي تم عقده في 15 فبراير 2007 والذي أوصى أنه نظراً لضيق الوقت، ينبغي لهيئة المكتب عدم إخضاع شركة الطباعة لعملية العطاءات العادية التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي ولكن اختيار الشركة القادرة على طباعة جواز السفر الدبلوماسي وجواز الخدمة.

(د) وافقت هيئة المكتب على توصية لجنة الخبراء بشأن حرية تنقل الأشخاص في أفريقيا لاختيار شركة مقيمة في أفريقيا لطباعة الجوازات. ولهذا الغرض، طُلب من خبير الاتحاد الأفريقي وضع مشروع المواصفات الفنية والمتطلبات الأمنية التي توضح المستوى المتوقع للجواز. كما طُلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي أيضاً، إرسال المواصفات الفنية إلى الدول الأعضاء

- (هـ) طُلب من الخبير الاستشاري بعد ذلك استعراض كل الطلبات في الدول الأعضاء بالنسبة للمعايير وعمل قائمة مختصرة بعدد من الشركات التي تستوفى المعايير المطلوبة. بعد ذلك، قامت المفوضية بدعوة الشركات من القائمة المختصرة لعرض عينات من الجوازات وخصائصها الأمنية المختلفة على مكتب لجنة الخبراء بشأن حرية تنقل الأشخاص.
- (و) تلقت المفوضية خمسة ردود فقط من الدول الأعضاء وكلها على هيئة مذكرات شفوية تشير فيها إلى قدرتها ورغبتها في طباعة جواز السفر الدبلوماسي الأفريقي.
- (ز) بعد ذلك، تمت دعوة الشركات لتقديم عروضها أمام هيئة المكتب في 12 مارس 2007 حيث تم اختيار دار طباعة من جنوب أفريقيا. ومتوفر الآن تقرير عن تقييم العطاءات المختلفة.
- (ح) بعد اختيار دار طباعة جنوب أفريقيا، تم طلب 40,000 جواز سفر دبلوماسي مع عدد من معدات وأدوات التحقق من الجوازات.
- (ط) قبل دفع أي مبلغ لشركة جنوب أفريقيا، تم عرض الأمر على مجلس عطاءات الاتحاد الأفريقي للموافقة على العطاء خلال اجتماع تم عقده في 8 يونيو 2007. بيد أن مجلس العطاءات لم يوافق على العمل الذي قامت به المفوضية ولجنة الخبراء من الدول الأعضاء.

125- توافق المفوضية على أن خطأ قد وقع ولكنه لا يشمل العمل الفني الذي قام به الخبراء من الدول الأعضاء إلى مجلس العطاءات بعد أن أكمل هذا الأخير العمل وهذا أمر مؤسف. وكان يمكن أن يسهل عمل مجلس العطاءات ما دام لا يوجد أي عضو بمجلس العطاءات يملك الدراية الفنية اللازمة عن إصدار جوازات.

126- بعد كل هذا، تجدر الإشارة إلى أنه عندما رفض مجلس العطاءات الموافقة على العمل المشار إليه آنفاً، لم يتم إبلاغ رئيس المفوضية بهذا الأمر وهو الأمر بالصرف حتى يتم اتخاذ إجراءات تصحيحية. ونظراً للضرورة العاجلة، كان من المقرر صدور الجوازات في 25 مايو 2007 خلال الاحتفال بيوم أفريقيا. وقد تم اتخاذ التدابير لإنتاج الجوازات.

127- ثمة خطأ آخر في هيكل هذه الدار تثيره هذه المسألة ويتمثل في السلطات الواسعة التي يملكها مجلس العطاءات. إذ أن قراراته كانت نهائية ولم يتم إبلاغ رئيس المفوضية ولا نائبه بها. وبينما تدرك المفوضية أن هناك حاجة لتجريد مجلس العطاءات من أي نفوذ، كان على مجلس العطاءات تقديم تقريره على رئيس المفوضية بوصفه الأمر بالصرف، على الأقل لإبلاغه بالأمر من أجل اتخاذ الإجراء اللازم.

128- تود المفوضية أن تشير أيضاً إلى أنه على العكس من الانطباع الذي يعطيه تقرير مجلس العطاءات، اتخذت المفوضية الإجراءات في إطار مختلف القرارات بموجب سلطتها. بالإضافة إلى المقررات المشار إليها أعلاه في الفقرة 122، هناك مقررات على صلة بالموضوع. هناك المقرر EX.CL/DEC.337(X) الصادر في يناير 2007 بأديس أبابا والمقرر EX.CL/DEC.354(X) في أكرا، غانا في يونيو 2007. وقد طلب المقرر الأول، من بين جملة أمور، من المفوضية "اتخاذ التدابير اللازمة وبالتعاون مع الدول الأعضاء لإصدار جواز السفر الدبلوماسي للاتحاد الأفريقي في

129- ترى المفوضية أن الفريق كما أدرك ما سبق ذكره، كان يجب عليه أن يدرك أيضا أنه قد طُلب إلى جميع الدول الأعضاء تقديم خبراتها لإصدار جواز السفر بغية تقديم العطاءات بشأنه وقد تم الاختيار النهائي للمورد من قبل لجنة مكونة من الدول الأعضاء. وعليه، فإن العملية كانت شفافة وشاملة.

130- تتمثل المسألة الهامة الأخرى التي تلقى الفريق بشأنها إيجازاً خاطئاً من بعض الأشخاص والتي لم يرجع فيها إلى إدارة المفوضية للتوضيح، في العقد المزعوم الذي يفترض أن المفوضية قد منحت لشركة ميدروك لبناء فندق دون أن يتم ذلك من خلال مجلس العطاءات. لا تعلم المفوضية ما هي الوثائق التي يقول الفريق إنها بحوزته لكن الوقائع هي كالتالي:

- طلب رئيس المفوضية من الحكومة الإثيوبية منح مزيد من الأرض إضافة إلى قطعة الأرض المجاورة لمبانيها بغية إنشاء مزيد من مساحة المكاتب وقاعات المؤتمرات.
- عند تقديمه لمثل هذا الطلب، أشار الرئيس، منذ أول وهلة، إلى أنه نظرا لنقص مرافق الإقامة في الفنادق في أديس أبابا، تود المفوضية اقتناء فندق ذي خمسة نجوم تقوم شركة عقارية خاصة بإنشائه وإدارته وملكيته قرب مقر الاتحاد الأفريقي ومركز المؤتمرات لاستخدام الدول الأعضاء والمفوضية والجمهور بصفة عامة. بناءً على ذلك، طلب من الحكومة الإثيوبية تخصيص قطعة إضافية من الأرض يتم تحويلها عن طريق المفوضية إلى شركة خاصة لبناء الفندق. وكان رئيس المفوضية قد أبلغ رؤساء الدول والحكومات بهذا الطلب في 25 مايو 2007 وخلال مؤتمر الاتحاد في يوليو 2007 في أكرا، غانا.

- تكرمت الحكومة الإثيوبية بقبول طلب الرئيس ومنحت قطعة من الأرض مساحتها 12 هكتارا على أساس أن يتم التنازل عن جزء منها وفقا للقانون الإثيوبي وعن طريق المفوضية لمستثمر خاص لبناء فندق بخمسة نجوم. يتمشى هذا الطلب مع سياسة الحكومة المتمثلة في تقديم الحوافز للقطاع الخاص لبناء أكبر عدد ممكن من الفنادق ذات الخمسة نجوم في أديس أبابا. وفي هذا الصدد، أبلغت مدينة أديس أبابا المفوضية بأنه قد تم تخصيص أكثر من ستين (60) موقعا لهذه الفنادق في المدينة.

- وعليه، أعدت المفوضية وثيقة تتضمن اقتراح بناء وإدارة فندق بخمسة نجوم في الموقع الجديد للمفوضية موضحة المزايا والتسهيلات التي ينبغي أن تتوفر في هذا الفندق. وتم الإعلان عن ذلك في موقع الشبكة للاتحاد الأفريقي لدعوة الشركات الراغبة في تقديم عروضها.

- قدمت ثلاث شركات عروضها وهي:

(1) بنك توشي سوكين الياباني للاستثمار.

(2) شركة ميدروك الإثيوبية.

(3) شركة أحمات أيدينيز للبناء والسياحة والتغذية والصادرات والواردات- تركيا.

- أجرى الفريق الفني للمفوضية المكلف بمشروع بناء مركز المؤتمرات للاتحاد الأفريقي تقييما فنيا لمختلف المقترحات وأوصى باعتماد ميدروك إثيوبيا باعتبارها الشركة المؤهلة لبناء الفندق. وكان الفريق الفني يضم عاملين في المفوضية ومهندسين معماريين استشاريين اثنين.

- بطلب من المفوضية، اجتمعت لجنة ثلاثية مكونة من المفوضية ووزارة خارجية إثيوبيا وإدارة مدينة أديس أبابا لمناقشة المسائل الفنية والقانونية لتخصيص قطعة الأرض عموما وعلى وجه الخصوص الجزء الذي

- بعد قبول ميدروك الإثيوبية للعرض، أرسلت مشروع مذكرة تفاهم بينها وبين المفوضية لبحثه.

- بناءً على ذلك، قامت المفوضية بتشكيل فريق عمل اجتمع وبحث مشروع مذكرة التفاهم بما يخدم مصالح المفوضية.

- وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه مع الحكومة الإثيوبية، وافقت المفوضية على التنازل عن 2500 متر مربع لبناء الفندق.

131- من الطبيعي أن تحصل أية شركة خاصة ستستثمر عدة ملايين من الدولارات على بعض الضمانات بامتلاكها لقطعة الأرض لفترة زمنية معقولة. وعليه، فإن إدارة أديس أبابا هي المسؤولة عن إصدار اتفاقية التنازل لميدروك باعتبارها السلطة المخولة لذلك وليس المفوضية. غير أنها تقوم بذلك على أساس سياسة الحكومة الإثيوبية القاضية بتسهيل بناء فنادق بخمسة نجوم في أديس أبابا ومزايا وجود فندق بخمسة نجوم بجوار مجمع مفوضية الاتحاد الأفريقي بالنسبة للمفوضية والدول الأعضاء.

132- فيما يخص مزاعم قيام المفوضية بمنح عقد لشركة ميدروك دون أن يتم ذلك من خلال مجلس العطاءات، فإن المفوضية تعتبر ذلك مغالطة لأنه لم يتم منح أي عقد. فالعقد يُمنح عند وجود مشروع يتم دفع مال لتنفيذه ولم تكن المفوضية إلا ميسرا من أجل الحصول على فندق من الدرجة الأولى بالقرب من مقرها بكل المزايا التي يوفرها.

133- علاوة على ذلك، فإن طلب تقديم العطاءات الذي وافق عليه نائب الرئيس قد تمت معالجته من قبل مديرة الشؤون الإدارية وتنمية الموارد البشرية التي تترأس أيضاً اجتماعات مجلس العطاءات. كما تم الإعلان عن الطلب من قبل نفس الإدارة. إن المفوضية على علم بأن عدداً من العاملين قد نشروا الإشاعة بأن المفوضية تمنح أرض الاتحاد الأفريقي مجاناً كما ورد في تقرير الفريق وأنه قد تم منح عقد بدون معرفة مجلس العطاءات. وكما يتجلى مما سبق، فإن هذا يختلف عن الوضع حيث أنه قد تم القيام بكل شيء جهاراً وعلى الملأ وبموافقة الحكومة الإثيوبية ومشاركتها التامة.

134- وأخيراً، تلاحظ المفوضية أن كافة جوانب العملية موثقة وأنه كان بإمكان الفريق الحصول على كافة الحقائق لو طلبها.

135- إن قيام بعض العاملين بتضليل الفريق عمداً دليل على وجود مشكلة خطيرة في المفوضية حيث تُنشر معلومات تُخدم أغراضاً شخصية لبعض الأشخاص الذين يرون أن مصالحهم الشخصية متأثرة. وللأسف، فإن الفريق لم يدقق في هذا الأمر ونأمل أن يساهم ما سبق ذكره في توضيح كافة المفاهيم الخاطئة التي نجمت عن أنصاف الحقائق التي تلقاها الفريق.

موارد التمويل البديلة - الفقرات 432-438:

136- تحيط المفوضية علماً بتوصيات الفريق بفرض ضريبة على تذاكر السفر جواً في أفريقيا دون تأجيل. غير أنه نظراً لضيق الوقت لم يتمكن الفريق من بحث الطرق التي يمكن بها تطبيق هذا الخيار وأسباب انتقائه من بين العديد من الاقتراحات الأخرى التي تم بحثها وما هو المبلغ الذي سيتم الحصول عليه من ذلك سنوياً. وكما لاحظت المفوضية، بحثت اللجنة الوزارية المعنية لحكومة الاتحاد الموضوع وقدمت اقتراحات من جهتها.

137- وأخيراً وفي هذا الصدد، فإن المفوضية لم تفهم جيداً التوصية الأخيرة للفريق حول هذا البند بخصوص "تعيين شركة أفريقية ذات سمعة دولية لفترة أربع سنوات" لمراجعة حسابات كافة أجهزة الاتحاد الأفريقي ورفع تقرير إلى المجلس التنفيذي وإلى من يهمله الأمر. للاتحاد الأفريقي نظام محاسبة يتكون من مكتب المراجعة الداخلية ومجلس المراجعين الخارجيين. بينما كان من الممكن القول قبل سنتين أو ثلاث سنوات مضت بأن عدد العاملين في مكتب المراجعة الداخلية للمفوضية قليل، فإن هذا ليس هو الوضع اليوم. لقد قام هذا القسم بمراجعة متواصلة وأعد تقارير منتظمة عن حسابات كافة مؤسسات المفوضية في المقر وفي المكاتب التمثيلية والفنية وكان الرئيس يوافق دائماً على تنفيذ توصياته. يمكن تعزيز المراجعة الداخلية للمفوضية وهذا ما نطالب به من حيث قدراتها البشرية لتمكينها من تحسين أدائها. إننا نتوقع أن يكون لدى هيئات ومؤسسات الاتحاد الأفريقي الأخرى مكاتب مراجعتها الداخلية وإذا لم تكن الحال كذلك، ينبغي تصحيح الوضع فوراً.

138- للمفوضية أيضاً مجلس مراجعيها الخارجيين الذي يقوم بمراجعة حساباتها سنوياً ويرفع تقاريره إلى اللجنة الفرعية للميزانية والشؤون الإدارية والمالية للجنة الممثلين الدائمين وإلى المجلس التنفيذي. يتكون هذا المجلس المستقل من مهنيين تعينهم الدول الأعضاء. وقد ضمنت هذه الطريقة، من خلال الجمع بين عمل المراجعين الداخليين ومجلس المراجعين الخارجيين، تحديد ومعالجة أوجه القصور في إدارة موارد المفوضية. كما قدمت هاتان الهيئتان خدماتهما لأجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى.

139- تود المفوضية كذلك لفت الانتباه إلى الاقتراح الوارد في التقرير عن حكومة الاتحاد: طرق التنفيذ، بخصوص إنشاء مجلس دائم لمراجعي الاتحاد الأفريقي. ويشير الاقتراح، من جملة أمور أخرى، إلى أنه سيتولى المجلس مهمة مراجعة إيرادات ومصروفات الاتحاد وضمان الاستخدام الفعال للموارد وتنمية نوع من ثقافة الإدارة المالية وضمان التنفيذ المنظم للأنشطة الإدارية والمالية والشفافية والمساءلة لدى سلطات الاتحاد والجمهور.

140- تقترح المفوضية أنه إذا كان لا بد من إجراء تغيير، فإنه يجب أن يتمثل ذلك في اعتماد إنشاء المجلس الدائم لمراجعي الاتحاد الأفريقي.

الخاتمة:

141- تتفق المفوضية تماما مع الفصول الختامية من تقرير الفريق وترى أنها تتضمن مقترحات هامة تستحق عناية كل من المجلس التنفيذي والمؤتمر. ولذلك، تنتهي المفوضية على الفريق للعمل السريع الذي تمكن من إنجازه في فترة قصيرة جدا.

142- غير أن المفوضية تذكر بأنه قد تم إنجاز الكثير من العمل من قبل الدول الأعضاء والمفوضية في الماضي. غير أنه للأسف لم تسترع الكثير من هذه الإنجازات انتباه الدول الأعضاء. وعليه، فإننا نلح بشدة على ألا يلقى تقرير الفريق واللجنة الوزارية المعنية بحكومة الاتحاد وهذه الوثيقة الصادرة عن المفوضية نفس المصير.

143- من الواضح أنه لا يمكن تنفيذ كافة التوصيات على الفور بيد أن هناك بعض التوصيات التي تتطلب ذلك. فعلى سبيل المثال، يمكن تنفيذ معظم التوصيات الخاصة بالمفوضية على الفور. مع نمو الاتحاد، فإنه يحتاج إلى مؤسسات قوية لاستدامة عملية التكامل. ومن التوصيات التي تتطلب عناية

مقر مفوضية الاتحاد الأفريقي
أديس أبابا، إثيوبيا،
16 يناير 2008

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA

P. O. Box 3243

Telephone : 517 700

Fax : 517844

website : www.africa-union.org

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية عشرة

أديس أبابا، إثيوبيا، 25-29 يناير 2008

—

EX.CL/390 (XII) b
REV.1

تقرير اللجنة الوزارية
المعنية بحكومة الاتحاد

—

تقرير اللجنة الوزارية

المعنية بحكومة الاتحاد

أولاً - مقدمة:

اعتمدت الدورة العادية التاسعة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقدة في أكرا، غانا من 1-3 يوليو 2007 إعلان أكرا إثر النقاش الأكبر حول حكومة الاتحاد. من بين أمور أخرى، اتفق رؤساء الدول والحكومات على التعجيل بالتكامل الاقتصادي والسياسي للقارة بما في ذلك إنشاء حكومة اتحاد أفريقية. هذا بغية توفير رؤية واضحة لمستقبل الاتحاد الأفريقي والوحدة الأفريقية. وعليه، عقدوا العزم على القيام جماعيا بتحديد الخلافات في التصور والرأي حول فكرة حكومة الاتحاد والتفاوض عليها. ولذا قرروا إنشاء لجنة وزارية فيما يلي اختصاصاتها.

(1) تحديد مضمون وفكرة حكومة الاتحاد وعلاقتها بالحكومات الوطنية.

(2) تحديد مجالات الاختصاص وأثر إنشاء حكومة الاتحاد على سيادة الدول الأعضاء.

(3) تحديد العلاقة بين حكومة الاتحاد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

(4) وضع خارطة الطريق مع تحديد الأطر الزمنية لإنشاء حكومة الاتحاد.

(5) وتحديد الموارد الإضافية لتمويل أنشطة الاتحاد.

2-كلف رؤساء الدول والحكومات أيضا اللجنة الوزارية بتقديم عملها إلى

المجلس التنفيذي لتمكينه من رفع توصيات مناسبة إلى الدورة العادية

القادمة للمؤتمر المقرر عقدها في يناير 2008.

ثانيا - تشكيلة اللجنة:

3- بعد إجراء المشاورات على المستوى الإقليمي ، تكونت اللجنة على النحو

التالي :

- | | |
|------------|--------------------------|
| (1) الوسط | - الكامرون والجاون |
| (2) الشرق | - إثيوبيا وأوغندا |
| (3) الشمال | - مصر وليبيا |
| (4) الجنوب | - بوتسوانا وجنوب أفريقيا |
| (5) الغرب | - نيجيريا والسنغال |

ترأست غانا اللجنة بوصفها رئيس المجلس التنفيذي من خلال معالي السيد أكواس أوسي أدبي ، وزير الخارجية الذي ترأس شخصيا كافة الاجتماعات الأربعة.

4- في 12 أغسطس 2007 ، أبلغ رئيس الاتحاد ورئيس جمهورية غانا، فخامة الرئيس السيد جون أجيكوم كوفور بتشكيلة اللجنة الوزارية وبرنامج عملها المؤقت اللذين تم اعتمادهما.

5- تم تعديل برنامج العمل لاحقا واجتمعت اللجنة كما يلي:

<u>المكان</u>	<u>الموعد</u>
(1) الاجتماع التشاوري للجنة نيويورك	29 سبتمبر 2007
(2) الاجتماع الثاني أكرا، غانا	27-28 أكتوبر 2007
(3) الاجتماع الثالث أديس أبابا، إثيوبيا	27-28 نوفمبر 2007
(4) الاجتماع الرابع أديس أبابا، إثيوبيا	8-9 يناير 2008

6- بينما كرس الاجتماع الأول للجنة الذي عقد على هامش دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، لإجراء المشاورات حول كيفية قيام اللجنة بعملها، كرس الاجتماعان الثاني والثالث لإجراء مناقشات مكثفة حول اختصاصاتها

ثالثاً- خلاصة الاجتماعات الثاني والثالث والرابع للجنة:

7-يشكل هذا الجزء من التقرير ملخص استنتاجات ونتائج الاجتماعات الثاني

والثالث والرابع للجنة ويستند إلى المناقشات التي جرت حول كل واحد من

الاختصاصات.

الاختصاص الأول: تحديد مضمون وفكرة حكومة الاتحاد وعلاقتها

بالحكومات الوطنية:

رابعا-ملاحظات عامة:

8-إن اللجنة:

(1) أكدت من جديد المواقف التي وردت في الفقرة العاملة (1) من

إعلان أكرا ومفادها أن رؤساء الدول والحكومات " قد اتفقوا على

التعجيل بالتكامل الاقتصادي والسياسي للقارة الأفريقية بما في ذلك

إنشاء حكومة اتحاد أفريقية بهدف نهائي هو إقامة الولايات المتحدة

الأفريقية".

(2) شددت على أهمية تحقيق وحدة وتكامل القارة الاجتماعي

والاقتصادي والسياسي والثقافي إذ أن الدول الوطنية الفردية قد ثبت

ضعفها ومحدودية قدراتها في سياق العولمة.

(3) كررت أن حكومة الاتحاد عندما يتم إنشاؤها ، لن تكون مجرد اتحاد

للحكومات ولكن اتحاداً لشعوب القارة وكذلك المهجر الأفريقي.

(4) أكدت أن المسؤولية الرئيسية للترويج لفكرة حكومة الاتحاد وضمن

مشاركة الشعوب الأفريقية في أنشطة حكومة الاتحاد تقع على عاتق

الدول الأعضاء في الاتحاد.

(5) اتفقت على أنه يجب أن تكون حكومة الاتحاد آلية للتنسيق والمواءمة بين قطاعات معينة على المستوى القاري وبين القارة الأفريقية وبقية العالم، في ضوء مبدأ التبعية.

(6) اقترح أنه، في إقامة حكومة الاتحاد، يتعين على الاتحاد الأفريقي ألا يتردد في وضع نموذج الخاص للتكامل مع الأخذ في الاعتبار تجارب أجزاء أخرى من العالم مثل الهند ، البرازيل ، أوروبا، كومنولث، الدول المستقلة والولايات المتحدة الأمريكية.

(7) اتفقت على أنه نظراً إلى أن المجموعات الاقتصادية الإقليمية تعتبر لبنات الاتحاد ، يجب أن يتم ترشيدها ومواءمتها وتقويتها.

خامسا- القيم المشتركة:

9- اتفقت اللجنة أيضا على أنه وفقا لإعلان أكرا، يجب أن يتم إنشاء حكومة الاتحاد على أساس القيم المشتركة التي يجب تحديدها والاتفاق عليها كنقاط مرجعية. وفي هذا الصدد، أكدت اللجنة أنه يجب أن تشمل القيم المشتركة ما يلي :

- الحرص العام على مكافحة الفقر.
- المشاركة الشعبية في الحكم.
- ممارسة الحكم الرشيد.
- ممارسة الديمقراطية.
- الشفافية في المسائل العامة.
- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- الالتزام بسيادة القانون.
- تعزيز السلم والأمن.
- القيم الثقافية والتنوع.

10- بحثت اللجنة أيضا إمكانية إضافة القيم والمعايير الواردة في مختلف الأدوات القانونية للاتحاد الأفريقي بما في ذلك ميثاق منظمة الوحدة

11- في قيامها بعملها، تداولت اللجنة أيضا حول ما إذا كان يجب اعتبار هذه القيم المشتركة شرطا مسبقا لعضوية حكومة الاتحاد. وكان هناك فهم واضح أن اشتراط مثل هذه المتطلبات للعضوية ينطوي على خطر وأنه يجب منح جميع الدول الأعضاء حق العضوية في حكومة الاتحاد لأن من شأن ذلك تشجيع البلدان على أن تتشرب وتشاطر القيم المشتركة.

سادسا- مؤسسات حكومة الاتحاد:

12- حول العلاقة بين حكومة الاتحاد والحكومات الوطنية، اتفقت اللجنة على أن المسألة تحتاج إلى المزيد من البحث من قبل المجلس التنفيذي.

13- بينما توصلت اللجنة إلى نوع من الاتفاق على أن مضمون حكومة الاتحاد يجب أن يستند إلى القيم المشتركة، كان هناك قدر ضئيل من المناقشة نسبياً حول الأجهزة أو المؤسسات التي يجب أن تشكل هيكل حكومة الاتحاد. وطرح البعض سؤالاً حول ما إذا كانت حكومة الاتحاد ستباشر عملها في هيكل دولة وحدوية، اتحادية أو كونفدرالية. غير أن المناقشة نفسها لم توفر ردوداً حاسمة على هذه الأسئلة. وحول مسألة ما إذا كان يجب أن تشكل الأجهزة الحالية للاتحاد الأفريقي هذه الهياكل، أعرب بعض أعضاء اللجنة عن الرأي بأن مدخلات مراجعة الاتحاد سوف تكون مهمة جدا في هذا الخصوص.

الاختصاص الثاني : تحديد مجالات الاختصاص وأثر إنشاء حكومة الاتحاد على

سيادة الدول الأعضاء:

سابعاً- مجالات الاختصاص:

14- فيما يتعلق بالجانب الأول من هذا الاختصاص وهو تحديد مجالات الاختصاص، تم التوصل إلى توافق على مجالات الاختصاص الأولية لحكومة الاتحاد وهي:

- 1) الاستراتيجيات القارية للحد من الفقر.
- 2) حرية تنقل الأشخاص والسلع.
- 3) البنية التحتية الإقليمية المشتركة والقارية (شبكات الطرق، الجسور، السكك الحديدية، الموانئ، الطاقة، الاتصالات ... الخ).
- 4) المسائل البيئية (الاحتباس الحراري العالمي، التصحر وتآكل التربة).
- 5) الأوبئة والأمراض من أمثال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.
- 6) الأبحاث/مراكز التميز الجامعية.
- 7) مفاوضات التجارة الدولية.
- 8) السلم والأمن.
- 9) والجريمة العابرة للحدود (الإرهاب ، المخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة).

بيد أنه تم الاتفاق أيضاً على أنه، عند الاقتضاء ، يمكن بحث إمكانية إضافة مجالات اختصاص أخرى في المستقبل.

15- ناقشت اللجنة بإسهاب محاسن ومساوئ إدخال الشؤون الخارجية والدفاع في مجالات الاختصاص. واتفقت في نفس الوقت على أنه يجب أن تتم على الأقل مواعمة وتنسيق هذه القطاعات وفقاً للآليات والأدوات الموجودة في الاتحاد بالفعل.

ثامنا - أثر حكومة الاتحاد على سيادة الدول الأعضاء:

16- بالنسبة للجزء الثاني من الاختصاص الثاني وهو أثر إنشاء حكومة الاتحاد على سيادة الدول الأعضاء ، كان هناك اتفاق عام على أن حكومة الاتحاد سوف تؤثر بالضرورة، على سيادة الدول الأعضاء . غير أنه من زوايا أخرى، بما في ذلك مسألة الجوانب العملية لهذا الأثر على سيادة الدول الأعضاء، كان هناك تباين في الآراء. وعليه، فبينما ذهب رأي إلى أنه قد يكون من الضروري تعديل دساتير الدول الأعضاء، ذهب آخر إلى أن حكومة الاتحاد لن يكون لها أثر جوهري على السيادة الوطنية لأن الدول الأعضاء سوف تواصل اتخاذ التدابير اللازمة على المستوى الوطني وأن مبدأ التبعية والتنازل عن السلطة سوف ينطبق. وبالمثل، كان هناك عدم الاتفاق أيضاً على ما إذا كان الأوان قد حان لإثارة موضوع أثر حكومة الاتحاد على السيادة.

17- غير أنه تم الاتفاق على أن لهذه المسألة آثاراً مؤسسية وقانونية تتطلب المزيد من الدراسة من قبل المجلس التنفيذي. من شأن مثل هذه الدراسة توفير تصور شامل تفسيري وذي هيكل للمبادئ التشغيلية والهيكل والآليات لتنسيق ومواءمة الأدوار بين حكومة الاتحاد والدول الأعضاء.

الاختصاص الثالث: تحديد العلاقة بين حكومة الاتحاد والمجموعات

الاقتصادية الإقليمية:

18- تم الاعتراف عموماً بأن إعلان أكراد أشار إلى عملية ترشيد وتقوية المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومواءمة أنشطتها كإحدى خطوات إقامة حكومة الاتحاد.

19- اتفقت اللجنة أيضاً على أن عملية ترشيد ومواءمة وتنفيذ برامج المجموعات الاقتصادية الإقليمية، يجب ألا تؤثر على عملية إنشاء حكومة الاتحاد في مجالات الاختصاص المنفرد عليها.

20- اتفقت اللجنة كذلك على ما يلي:

- 1) يجب أن يتم إدماج المجموعات الاقتصادية الإقليمية في إطار الحكم للاتحاد حتى تتحول إلى أدوات وآليات مواعمة وتنفيذ السياسات والبرامج المشتركة للاتحاد.
- 2) في هذا الصدد، يجب إقامة روابط مؤسسية رسمية بين الاتحاد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.
- 3) يجب تحديد طرق إشراك المجموعات الاقتصادية الإقليمية في صياغة وتنفيذ جميع برامج الاتحاد، على نحو سليم.
- 4) يجب أن يقوم الاتحاد بتنسيق السياسات الخاصة بجميع جوانب العلاقات الدولية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية ذات الآثار القارية.
- 5) يجب أن ترفع المجموعات الاقتصادية الإقليمية تقارير دورية إلى أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي عن برامجها وأنشطتها.
- 6) كررت اللجنة ضرورة التنفيذ المبكر للمقرر الصادر عن المؤتمر في أكرا بشأن منح رئيس المفوضية والرؤساء التنفيذيين للمجموعات الاقتصادية الإقليمية سلطة التوقيع على البروتوكول الجديد الذي يحكم العلاقات بين الاتحاد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

21- حددت اللجنة أيضاً مجموعة من المبادئ التي يجب أن تستند إليها عملية

ترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية كما يلي:

- 1) يجب أن تقوم تشكيلة المجموعات الاقتصادية الإقليمية على أساس أقاليم الاتحاد الجغرافية الخمسة.
- 2) يجب التقيد التام بمبدأ العضوية الواحدة.
- 3) يجب أن تعتمد المجموعات الاقتصادية الإقليمية علم الاتحاد وشعاره ونشيدته وجميع رموزه.

- 4) يجب أن يقوم الاتحاد بمسؤولية التمثيل الخارجي للمجموعات الاقتصادية الإقليمية ومشاركتها في الأحداث العالمية الرئيسية.
- 5) يجب أن تواصل المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي تعتبر الدعائم لتحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي، عمليات تكاملها ومواءمتها.
- 6) يجب إعادة هندسة المجموعات الاقتصادية الإقليمية كمجموعات تكامل إقليمية.
- 7) يجب إعادة النظر في معاهدة أبوجا من أجل التعجيل بالتكامل الاقتصادي والإقليمي وفقاً لإعلان سرت.

الاختصاص الرابع: وضع خارطة الطريق مع تحديد الأطر الزمنية

لإنشاء الاتحاد:

22- أقرت اللجنة بأن عملية إنشاء الجماعة الاقتصادية الإقليمية كانت بطيئة وأنه في الحقيقة، لم يتم تحقيق الكثير منذ دخول معاهدة أبوجا حيز التنفيذ. لاحظت أيضاً أنه حتى بعد إنشاء الاتحاد الأفريقي بهدف توطيد التكامل الاقتصادي والسياسي/القاري، لم يتم الاتفاق حتى الآن على أطر زمنية وخارطة طريق للاتحاد. اقترح أنه ، في اقتراح خارطة طريق، يجب أن تؤخذ في الاعتبار ، أحكام معاهدة أبوجا والتوصيات الواردة في الفصل الثالث من الدراسة حول حكومة اتحاد أفريقية، ويجب كذلك أخذ الدراسات والوثائق ذات الصلة الأخرى في الاعتبار. غير أن بعض أعضاء الوفود أشاروا إلى الفرق بين خارطة الطريق لمعاهدة أبوجا وخارطة الطريق لإنشاء حكومة الاتحاد. تمت الإشارة أيضاً إلى أن هدف معاهدة أبوجا هو إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية بينما يشمل هدف حكومة الاتحاد التكامل الاقتصادي والسياسي للقارة.

23- بينما اتفقت اللجنة على أن المقترحات الخاصة بخارطة طريق لحكومة الاتحاد يجب أن تكون عملية وأن تستند إلى واقع الاتجاهات الراهنة في

24- فيما يلي مختلف المقترحات التي طرحت حول هذا الاختصاص:

- (1) يجب اعتماد الاقتراح الوارد في الدراسة حول حكومة الاتحاد الأفريقية بشأن تحقيق الولايات المتحدة الأفريقية على ثلاث مراحل تستغرق كل واحدة منها ثلاث سنوات.
- (2) هناك اقتراح مضاد بأن تستغرق المرحلة الأولى والثانية من المراحل الثلاث، عشر سنوات على أن تتبع ذلك مرحلة ثالثة تستغرق خمس سنوات.
- (3) يجب أن تكون هناك ثلاث سنوات من المشاورات الوطنية وإنشاء هيكل وطنية تتبع ذلك خمس سنوات من مواءمة وترشيد الهياكل الإقليمية ثم عشر سنوات بعد ذلك لإنشاء حكومة الاتحاد.
- (4) يجب أن تكون هناك نقطة منتصف الطريق بين المقترحات الواردة في معاهدة أبوجا والمقترحات الواردة في الدراسة.
- (5) يجب السماح للمجموعات الاقتصادية الإقليمية باستكمال برامج تكاملها الحالية حتى 2015 على أن تقترح خارطة طريق لحكومة الاتحاد بعد ذلك.

الاختصاص الخامس: تحديد الموارد الإضافية لتمويل أنشطة الاتحاد:

25- لاحظت اللجنة أن هذا هو جانب هام جدا من عملها لأنه من الضروري ضمان التمويل الكافي لبرامج وأنشطة الاتحاد. وفي الواقع، هناك حاجة ملحة إلى الحد من الاعتماد غير اللازم على التمويل الخارجي لأنشطة الاتحاد وذلك لضمان ملكيته التامة لهذه الأنشطة. وعليه، اقترحت اللجنة

26- شملت الوثائق المرجعية التي وضعت تحت تصرف اللجنة تلك التي قدمها الرئيس عبد الله واد، رئيس السنغال والدراسة التي أجرتها مفوضية الاتحاد الأفريقي "حول مصادر التمويل البديلة".

27- انبثقت المقترحات التالية عن المناقشة حول مختلف البدائل:

أ) يجب فرض ضريبة بنسبة 2ر0% على بعض الواردات وضرائب بنسبة 2ر0% على التأمين (كما اقترح الرئيس واد).

ب) تجربة الإيكواس في فرض ضريبة على جميع الواردات من البلدان الثالثة إلى الإقليم لتقاسمها مع بقية القارة.

ج) يجب فرض ضرائب على الصادرات.

د) يجب فرض ضريبة على تذاكر السفر جواً.

هـ) يجب أن تكون هناك استثمارات في تنمية الممتلكات مثل العقارات والسياحة.

و) يجب فرض ضريبة على التأمين على السيارات.

ز) يجب فرض ضريبة على التأمين على البيوت والرهون.

ح) يجب فرض ضريبة على خدمات الهاتف النقال.

28- اتفق على أن الضرائب المذكورة أعلاه يجب ترشيدها لضمان عدم تأثيرها سلباً على الفقراء والمحرومين في أي دولة عضو.

29- اتفق أيضاً على أنه يجب أن تتشاور الدول الأعضاء مع الوزارات القطاعية ذات الصلة على المستوى الوطني حول جدوى تنفيذ هذه المقترحات. وفي هذا الصدد، استحضرت اللجنة أن مؤتمر وزراء المالية المنعقد في ياوندي في عام 2006 قد أنشأ لجنة للخبراء لدراسة مختلف بدائل تمويل برامج وأنشطة الاتحاد. وعليه ، أكدت اللجنة على الحاجة

30- اتفقت اللجنة أيضا على أن إنشاء المؤسسات المالية المقترحة للاتحاد يجب التعجيل به لتساعد في وضع بدائل التمويل وفرص الاستثمار لضمان التمويل الكافي لأنشطة الاتحاد.

31- اتفقت اللجنة كذلك على أنه من الضروري تكميل المنهج الحالي لتمويل أنشطة الاتحاد من خلال نظام المساهمات المقدره مما يخفف العبء على الدول الأعضاء الخمس التي تدفع حالياً 75% من ميزانية الاتحاد الأفريقي. وعليه، يجب بحث إمكانية زيادة المساهمات المالية للدول الأعضاء التي قد تحسنت اقتصاداتها. وفي نفس الوقت، اقترحت اللجنة أن الدول الأعضاء التي تتحمل الجزء الأكبر من العبء، يجب تشجيعها على مواصلة القيام بذلك نيابة عن تلك التي لا تملك القدرة عليه. ويجب الاعتراف بهذه الدول للقيام بذلك.

32- شددت اللجنة أيضا على ضرورة إنشاء آلية فعالة لضمان المسؤولية والمساءلة والشفافية والاستخدام الحكيم للموارد المتاحة لدى الاتحاد.

التوصيات:

33- بناء على ما ورد أعلاه ، تتقدم اللجنة بالتوصيات التالية حول كل واحد من اختصاصاتها وذلك للبحث من قبل المجلس التنفيذي.

الاختصاص الأول: تحديد مضمون وفكرة حكومة الاتحاد والعلاقة بينها

والحكومات الوطنية:

التوصية الأولى (أ): مشاركة الشعوب الأفريقية في حكومة الاتحاد:

34- حتى لا تكون حكومة الاتحاد اتحاداً لرؤساء الدول والحكومات وحدهم ولكن أيضاً للشعوب الأفريقية، توصى اللجنة بإشراك جميع الشعوب

التوصية الأولى (ب): الترويج للاتحاد الأفريقي:

35- يجب أن تقوم كل دولة عضو بإنشاء لجنة وطنية معنية بالاتحاد الأفريقي تضطلع إلى جانب المساعدة على تنفيذ التوصية الأولى (أ) أعلاه ، بضمان الترويج لأنشطة الاتحاد الأفريقي وحكومة الاتحاد. وفي هذا الصدد، يجب تشجيع وسائل الإعلام الوطنية على تنظيم إحداث وحملات الدعاية لتوعية الجمهور العام.

36- بالمثل، يجب أن تكثف مفوضية الاتحاد الأفريقي أنشطتها الإعلامية، بين وسائل أخرى، من خلال موقعها على الإنترنت والأفلام والمنشورات. ويجب إنشاء هيكل يعمل مع اللجان الوطنية للاتحاد الأفريقي التي ستقوم الدول الأعضاء بتشكيلها.

التوصية الأولى (ج) : إشراك الأجهزة الأخرى للاتحاد الأفريقي في العملية:

37- توصى اللجنة بتشجيع الأجهزة الأخرى للاتحاد وخاصة تلك التي يجب أن تتمحور حول الإنسان مثل البرلمان الأفريقي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، على تعبئة الشعوب الأفريقية لدعم حكومة الاتحاد. ويجب أن تساعد في التحديد الواضح للأدوار التي يجب أن تقوم بها في تحديد هياكل الحكومة على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية.

التوصية الأولى (د) : القيم المشتركة:

38- توصي اللجنة بأنه حتى تقوم حكومة الاتحاد على أساس صلب، يجب أن تنتشر جميع الدول الأعضاء جميع القيم المشتركة المحددة أعلاه ويجب أن يبدأ هذا بتطبيق القيم الواردة في النصوص المعتمدة للاتحاد وللمجموعات الاقتصادية الإقليمية ويجب بذل جهود دؤوبة لضمان تنفيذ الدول الأعضاء للمقررات الصادرة عن الاتحاد.

التوصية الأولى (هـ) : مؤسسات حكومة الاتحاد:

39- توصي اللجنة بتقوية شتى مؤسسات الاتحاد وخاصة مفوضية الاتحاد الأفريقي حتى تلعب الأدوار المتوقعة منها في تكامل القارة. في هذا الصدد، توصي اللجنة بأن تقوم المفوضية بالمهام التنفيذية وبالتالي يجب إعادة هيكلتها وإعطائها السلطات اللازمة. بوجه خاص، يجب التقيد ببند المادة 3 (2) من النظام الأساسي للمفوضية الذي يقضي بتمثيل المفوضية للاتحاد وقيامها بالدفاع عن مصالحه بتفويض من كل من المجلس التنفيذي والمؤتمر.

التوصية الأولى (و) : العلاقة بين حكومة الاتحاد والحكومات الوطنية:

40- بما أن العلاقة بين حكومة الاتحاد والحكومات الوطنية من شأنها أن تطرح مسائل قانونية ودستورية، تتطلب المسألة المزيد من البحث من قبل المجلس التنفيذي.

الاختصاص الثاني: تحديد مجالات الاختصاص وأثر إنشاء حكومة الاتحاد**على سيادة الدول الأعضاء:****التوصية الثانية (أ) : مجالات الاختصاص:**

41- توصي اللجنة باعتماد مجالات الاختصاص الواردة في الفقرة 14 من هذا التقرير كمجالات اختصاص أولية لحكومة الاتحاد. بيد أنه من الممكن

التوصية الثانية (ب): الشؤون الخارجية والدفاع:

42- توصى اللجنة بأن تقبل الدول الأعضاء ضرورة مواءمة وتنسيق سياساتها ومواقفها في هذين المجالين. وفي هذا الشأن، يتعين على الدول الأعضاء تنفيذ القرارات التي اتخذت في هذين المجالين وإنشاء الآليات الضرورية لذلك.

التوصية الثانية (ج) : أثر حكومة الاتحاد على سيادة الدول الأعضاء:

43- نظراً إلى أن مؤسسات حكومة الاتحاد سوف تؤثر بالضرورة على سيادة الدول الأعضاء، تتطلب المسألة المزيد من البحث من قبل المجلس التنفيذي. ومن شأن مثل هذا البحث أن يوفر تصوراً شاملاً وتفسيرياً للمبادئ التشغيلية والهيكل والآليات الخاصة بتنسيق ومواءمة الأدوار بين حكومة الاتحاد والدول الأعضاء.

الاختصاص الثالث: تحديد العلاقة بين حكومة الاتحاد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية:

44- توصى اللجنة بما يلي:

3 (أ) أن يبحث المجلس التنفيذي المقترحات الواردة في الفقرتين 20 و 21 من هذا التقرير.

3 (ب) أن يقوم المجلس التنفيذي بوضع واعتماد أطر وطرق مناسبة للربط رسمياً بين الاتحاد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

3 (ج) يتعين على الدول الأعضاء أن تسند إلى مختلف مجموعاتها الاقتصادية الإقليمية مهمة البدء في عملية وضع إطار للتعامل مع

الاختصاص الرابع: وضع خارطة طريق وتحديد أطر زمنية لإنشاء حكومة

الاتحاد:

45- اتفقت اللجنة على الأسلوب المقترح ذي ثلاث مراحل والذي ورد في الدراسة حول حكومة الاتحاد بعنوان "نحو إقامة الولايات المتحدة الأفريقية" (تقرير أوباسانجو) كما يلي:

المرحلة الأولى: إنشاء حكومة الاتحاد 2006-2009:

على المستوى القاري:

- اختيار مجالات التركيز الاستراتيجية لحكومة الاتحاد.
- المقرر بشأن طريقة تمويل حكومة الاتحاد.
- اعتماد المهام المعدلة للمؤتمر والمجلس التنفيذي واللجان الفنية المتخصصة والمفوضية ولجنة الممثلين الدائمين.
- المقررات بشأن إنشاء محكمتي العدل وحقوق الإنسان.
- المقرر بشأن القانون التأسيسي المعدل.
- المقرر بشأن إطلاق الدراسة حول المؤسسات المالية.
- المقرر بشأن إنشاء بنك الاستثمار الأفريقي.
- المقرر بشأن الوضع النهائي للنيباد داخل الاتحاد الأفريقي وعلاقتها مع المفوضية.
- المقرر بشأن طريقة التمثيل في البرلمان الأفريقي.
- المقرر بشأن تمثيل الاتحاد الأفريقي في أجزاء أخرى من العالم بما في ذلك خاصة المهجر الأفريقي.

- المشاورات والمقررات الخاصة بحرية تنقل الأشخاص وحقوق التأسيس والإقامة.

على المستوى الإقليمي:

- ترشيد ومواءمة المجموعات الاقتصادية الإقليمية.
- مواءمة موثيق ومؤسسات وبرامج وعمليات المجموعات الاقتصادية الإقليمية مع أهداف وخارطة طريق حكومة الاتحاد.
- الترويج لمشروع حكومة الاتحاد في المنطقة.
- إنشاء آلية لمراقبة تنفيذ خارطة الطريق على المستوى الإقليمي.

على المستوى الوطني:

- مواءمة موثيق ومؤسسات وبرامج وعمليات المجموعات الاقتصادية الإقليمية مع أهداف وخارطة طريق حكومة الاتحاد.
- بناء مجموعات المناصرة الوطنية لحكومة الاتحاد.
- الترويج لمشروع حكومة الاتحاد.
- إنشاء آلية وطنية لمراقبة تنفيذ خارطة الطريق للاتحاد.

المرحلة الثانية: تعزيز حكومة الاتحاد 2009-2012:

على المستوى القاري:

- إنشاء البنك الأفريقي المركزي وصندوق النقد الأفريقي.
- إعادة هيكلة الأجهزة القارية المتبقية حسب الاقتضاء.
- المبادرة إلى عملية المشاورة حول إعداد مشروع دستور الولايات المتحدة الأفريقية.

على المستوى الإقليمي:

- اتخاذ الإجراءات نحو حرية تنقل فعال للأشخاص وحقوق الإقامة والتأسيس.
- المشاورة حول مشروع دستور الولايات المتحدة الأفريقية.

على المستوى الوطني:

- المؤتمرات الوطنية حول مشروع دستور الولايات المتحدة الأفريقية.

المرحلة الثالثة: إقامة الولايات المتحدة الأفريقية 2012-2015:

- اعتماد الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي مشروع دستور الولايات المتحدة الأفريقية.
- تكون جميع المؤسسات القارية عاملة على نحو تام بما في ذلك خاصة المؤسسات المالية.
- وأخيراً، يجب إجراء الانتخابات على جميع المستويات المطلوبة (القارية، الإقليمية والوطنية)، خلال هذه الفترة.

الأطر الزمنية:

46- فيما يتعلق بالأطر الزمنية لتنفيذ أسلوب المراحل الثلاث الوارد في تقرير أوباسانجو، تقدمت اللجنة بالخيارات التالية للبحث من قبل المجلس التنفيذي:

الخيار الأول: التنفيذ في غضون تسع سنوات: 3-3-3 سنوات.

الخيار الثاني: التنفيذ في غضون 15 سنة مع آلية مراجعة مناسبة.

والخيار الثالث: التنفيذ في غضون 25 سنة: 10-10-5 سنوات.

الاختصاص الخامس : تحديد المصادر الإضافية لتمويل أنشطة الاتحاد:

47- توصى اللجنة بأنه نظراً لضرورة الحصول على مصادر إضافية لتمويل

أنشطة الاتحاد، يجب اتخاذ التدابير التالية:

5 (أ) أن تقوم لجنة الخبراء التي تم تشكيلها من قبل وزراء المالية خلال اجتماعهم في ياوندي، الكاميرون في 2006 باستكمال عملها الخاص ببحث مختلف الخيارات لتمويل الاتحاد على جناح السرعة. ويجب أن يستند عمل هذه اللجنة إلى مختلف الخيارات التي حددها هذا التقرير في الفقرة 27.

5 (ب) لتسهيل استصدار المجلس التنفيذي مقررًا، يجب أن يطلب من الإيكواس تقاسم تجربتها حول كيفية عمل ضريبة المجموعة التي قام بفرضها لفائدة الأقاليم الأخرى.

5 (ج) يجب التعجيل بإنشاء المؤسسات المالية المقترحة للاتحاد لأن من شأنها المساعدة على تحديد خيارات التمويل وفرص الاستثمار لتوفير تمويل كاف لأنشطة الاتحاد.

5 (د) يتعين على الدول الأعضاء إبداء الإرادة السياسية الضرورية في اعتماد خيار تمويل صالح يمكن تطبيقه في المستقبل القريب ويكون مستداماً على المدى الطويل.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

2008

Report of the high level Panel on the audit of the African Union : Comments by the commission of the African Union

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/3231>

Downloaded from African Union Common Repository